الجمهورية الجزائرية الديموقراطية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون –تيارت–

كلية: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

شعبة: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

تارشيد خديجة

يعقوبي صورية

تحت عنوان:

علاقة النفقات العمومية بالنمو الاقتصادي

دراسة حالة "الجزائر في الفترة 2000-2019"

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. شباح رشيد	**أستاذ محاضر أ –جامعة ابن خلدون–**	**رئيسا**
أ. بوزكري جمال	**أستاذ محاضر ب –جامعة ابن خلدون–**	**مشرفا ومقررا**
أ. عثماني أمينة	**أستاذة محاضرة ب –جامعة ابن خلدون–**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير:

قال الله تعالى: " يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير "

سورة المجادلة- الآية 11

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسولنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد.

يسعدنا أن نقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان للأستاذ الفاضل بوزكري جمال الذي أشرف على هذا البحث منذ بدايته:

ولاينبغي أن ننسى ان نقدم بأسمى عبارات التقدير وجزيل الشكر للأستاذ الفاضل بلخير فريد الذي لم يتوانى في مد يد العون لنا وقد ساعدنا كثيرا في إنجاز هذا البحث.

كما نشكر لجنة المناقشة على قبول مناقشة مذكرتنا.

نتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد.

شكرا لكم جميعا.

إهداء:

الحمد لله الذي أنار لي طريق وكان لي خير عون، الى أغلى ما أملك في هذه الدنيا، الى من كان سبب في لوجودي على هذه الأرض، الى من وضعت الجنة تحت أقدامها، الى التي أنحني لها لكل إجلال وتقدير، الى التي أرجو قد أكون نلت رضاها أمي الغالية وأرجو من الله أن يطيل في عمرها.

الى من أهين بحياتي، الى من ساندني و كان شمعة تحترق لتضيء طريقي أبي أطال الله في عمره

الى كل إخوتي: "يونس-أحمد- زهرة- محمد- عمورة"

تارشيد خديجة

إهداء:

الحمد لله الذي حتى يبلغ الحمد منتهاه.

الى من قال يحما الله عز وجل " واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل بي إرحمهما كما ربياني صغيرا " الإسراء

– الآية 24

الى التي التي حماتني وهنا على وهن، أمي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته.

الى الذي أحمل إسمه بكل فخر، أبي أطال الله عمره وألبسه الصحة والعافية.

أهدي ثمرة عملي هذا.

يعقوبي صورية

فهرس المحتويات

شكر و تقدير
إهداء
إهداء
فهرس المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
المقدمة:.....11

الفصل الأول:الدراسة النظرية للنفقات العمومية و النمو الاقتصادي

المبحث الأول: الإطار النظري للنفقات العمومية..... 9
تمهيد.....8
المطلب الأول: ماهية النفقات العمومية 9
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العمومية.....11
المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العمومية وترشيدها 13
المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.....17
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.....17
المطلب الثاني: أنواع و مقاييس النمو الاقتصادي.....19
المطلب الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي 22
خلاصة الفصل:.....39

الفصل الثاني:دراسة تحليلية و قياسية للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي"الجزائر خلال الفترة 2000-2019

تمهيد 41
المبحث الأول : دراسة تحليلية للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.. 42
المطلب الأول : تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) : 42
المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019): 55

المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة النفقات العمومية بالنمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2019) 66

المطلب الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذجARDL.....66

المطلب الثاني: توصيف النموذج 71

المطلب الثالث: الدراسة القياسية 74

المطلب الرابع: تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا.....81

الخلاصة:.....84

الخاتمة: 85

قائمة المصادر والمراجع.....85

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	االفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	23
1-2	تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	47
2-2	تطور ميزانيتي التسيير و التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	49
3-2	يوضح تطور ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019:	51
4-2	اطور نفقات قطاع التربية والتعليم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	54
5-2	اطور ميزانية الصحة والميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	56
6-2	تطورمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):	60
7-2	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2019):	62
8-2	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة(2000-2019):	64
9-2	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	67
10-2	تطور كل من النفقات العمومية والناتج المحلي الخام في الجزائر (2000 . 2019)	75
11-2	الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج	77

12-2	اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ADF	78
13-2	نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج وفق إختبار الحدود	82
14-2	تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير	83
15-2	تقدير المعلمات في المدى الطويل	84
16-2	التقييم الإحصائي	85
17-2	التقييم القياسي (تقييم جودة النموذج)	86

قائمة الأشكال

1-1	التمثيل البياني لمخطط سولو	27
1-2	منحنى بياني يمثل تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	44
2-2	منحنى يمثل تغيرات في كل من نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).	46
3-2	يوضح نسبة الإنفاق العام على التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.	49
4-2	يوضح نسبة الإنفاق على قطاع التربية والتعليم من إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة : 2000 – 2019.	51
5-2	تغيرات النفقات العمومية على قطاع الصحة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	54
6-2	ميزانيات التعليم العليم، الصحة والتربية والتعليم في الجزائر في الفترة الممتدة بين (2000- 2019)	55
7-2	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000-2019)	57
8-2	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):	59
9-2	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):	62

10-2	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000 –2019)	64
11-2	رسم استقرارية السلاسل الزمنية	76
12-2	فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج ARDL	77
13-2	نتائج اختبار استقرارية الهيكلية لمعاملاتCUSUM وCUSUMSQ	83

المقدمة:

مقدمة:

يعد موضوع النفقات العمومية من المواضيع التي لها الصلة بالدور الاقتصادي للدولة، ودور النفقات العمومية، ولها أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني من خلال وظائفها الثلاث، التي يجب مراعاتها (تخسيس الأمثل للموارد، إعادة توزيع الدخل، تدعيم تخصيص الإستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي)، كما تعد ظاهرة زيادة النفقات العامة إحدى ظواهر معروفة على صعيد المالية الدولة، نتيجة لتطور الدولة وتزايد تداخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والأمر الذي جعل الاقتصاديين والسياسيين يتفقون بالإجماع على ان الظاهرة أصبحت قانون اقتصاديا، ولكي تحقق الدولة أهدافها الاقتصادية المطلوبة لجأت إلى ترشيد نفقاتها العامة، من وجهة النظر هذه، بدأ الاتجاه نحو توسيع النفقات العمومية كواحدة من أكثر أدوات سياسية المالية فعالية في التحريك النمو الاقتصادي، وبناءا على مبدا الطلب يخلق العرض.

وبناءا على ذلك، يظهر النمو اقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الوضع الاقتصادي القائم الذي يحدده الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، كونه الهدف الأساسي لأي سياسة اقتصادية، في حين أنه من خلال إستهداف تحسين مستوى معيشة السكان، وتوفير المناصب الشغل وتقليل من البطالة، والحد من التضخم، وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زياده الاستثمار والانتاج وترشيد النفقات العامة.

تعطي دراسة النفقات العمومية في الجزائر إنطباعا عن طبيعة دور الدولة في القيام بوظائف التنمية الاقتصادية والإجتماعية، من خلال تصنيفاتها(نفقات التسيير والتجهيز)، وتتبع تطورها، ومعرفة حجم الأموال مخصصة ضمن الميزانية العامة، إن الجزائر وكغيرها من البلدان قامت بتشخيص مجهودات من أجل تدعيم القطاعات الاجتماعية (التعليم العالي، التربية والتعليم والصحة) من خلال سياسة الإنفاق العام، بهدف التنشيط الاقتصاد الوطني نتيجة إرتفاع الأسعار النفط الجزائري منذ بداية الألفية الثالثة.

وعليه يمكن القول أن النفقات العمومية هي الأداة المالية التي تتحكم فيها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي، وقد اختلفت دراسات حول فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، فمنهم من أيّد الفكر ومنهم من عارض هذه الفكرة، وعليه فإن الهدف من هذا البحث هو معرفة العلاقة الموجودة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.

الإشكالية:

-ما طبيعة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019؟

انطلاقا من الإشكالية الجوهرية نطرح تساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما أثر النفقات العمومية على النشاط الاقتصادي؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة بين النفقات التسيير والنمو الاقتصادي؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة بين النفقات التجهيز والنمو الاقتصادي؟

الفرضيات:

- ✓ يؤثر النفقات العمومية على جملة من التغييرات الاقتصادية والكلية والجزئية.
- ✓ يوجد علاقة طردية بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

من الجانب النظري تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح مدى فعالية النفقات العامة في تحقيق النمو الاقتصادي.

أما الجانب التطبيقي تكمن أهميته في محاولة استخدام أساليب الاقتصاد القياسي للكشف عن العلاقة الموجودة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف البحث:

- ✓ محاولة الإلمام بالجوانب النظرية النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.
- ✓ تحليل قياسي للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي باستعمال اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.
- ✓ إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يعكس الوضعية الاقتصادية.

دوافع اختيار الموضوع:

يرجع اختيار موضوع البحث إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية

الأسباب الذاتية:

- ✓ الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع في مجال المالية العامة.
- ✓ توافق هذا الموضوع مع تخصصينا.

الأسباب الموضوعية:

- ✓ إضافة مرجع جديد في هذا الموضوع للمكتبة الجامعية.
- ✓ أهمية النفقات العامة في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ أهمية النمو الاقتصادي في تحسين الاوضاع المعيشية للأفراد المجتمع.

حدود الدراسة:

لكل دراسة أو بحث لها حدود ومتغيرات يلزم عدم تجاوزها والالتزام بها، فيما يخص موضوعنا المتعلق بعلاقتنا فقط العمومية بالنمو اقتصادي، فتمتد هذه الدراسة من سنة 2000 إلى غاية سنة2019أما المجال المكاني الذي يمسه هو الجزائر.

منهج الدراسة:

لإعداد هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال تطرق للدراسة الاطار النظري لكل من النفقات العمومية والنمو الاقتصادي أما الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج القياسي لدراسة قياسة لتحديد العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة بين 2000 إلى غاية 2019.

صعوبات الدراسة:

قد واجهتنا صعوبات في إعداد هذه الدراسة من بينها:

- ✓ صعوبة التعامل مع البرنامج الاحصائي eviews 9.
- ✓ تضارب في الإحصائيات وعدم الدقة.

دراسات سابقة:

حظي هذا الموضوع باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين ومن بينها:

1-دراسة حداشي حكيم، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990- 2010 رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية علوم اقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال جامعة وهران، الجزائر، 2013 – 2014، والتي طرحت الإشكالية كيف تؤثر سياسة النفقات العمومية على النمو الاقتصادي؟ وما أثر تطبيقها في الجزائر على الاقتصادي خلال الفترة 2000-2010 ؟

للإجابة عن الإشكالية تم إتباع المنهج الاستقرائي في الإطار النظري، والمنهج التحليلي الوصفي في الجانب التطبيقي لتحليل البيانات التي تتوافر عن المشكلة البحث، وتم استخدام البيانات الرقمية الرسمية صادرة عن وزارة المالية، للبنك المركزي، والديوان الوطني الإحصائيات، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.
- ✓ تعتبر النفقات العامة وسيلة مهمة تستعملها الدولة لقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق أهدافها، ومن خلالها يتم التأثير على المتغيرات النشاط الاقتصادي.
- ✓ التوجيه الجيد لسياسة الإنفاق العام لتحقيق النمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق التشغيل الكامل، وذلك يكون من الانطلاق من مبدأ سياسة رشيدة تقل فيها مظاهر التبذير والإسراف.

2-دراسة مكي عمارية ، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال فترة 1986-2017،أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصاد وتقنيات كمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة مستغانم، الجزائر، 2018، وتم طرح الإشكالية التالية: هل يمكن التحكم في استقرار وديمومة النمو الاقتصادي من خلال الأدوات السياسية المالية وعلى وجه الخصوص أداة الإنفاق الحكومي؟

- ✓ تم استخدام المنهج الوصفي للإلمام بجميع المفاهيم النظرية المتعلقة بالنمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، والمنهج التحليلي واستخدام المنهج القياسي في الجانب التطبيقي، وتواصلت الدراسة إلى نتائج التالية:

- ✓ إن هناك أثر ايجابي وكبير لنمو نفقات التجهيز على الناتج الداخلي الإجمالي، بالإضافة إلى أن الإنفاق في الجزائر هو المحرك الرئيسي لنمو الاقتصادي، مثلها مثل أي دولة نامية التي تعتمد على النفط كمصدر أحادي في اقتصادياتها.
- ✓ هناك تأثير معنوي وسالب لنفقات التجهيز في المدى القصير، أي أن هذه الأخيرة تؤثر في المدى القصير على النمو.
- ✓ يتضح أن نفقات التسيير له علاقة عكسية مع الناتج المحلي في المدى القصير المتأخر بسنة (قدرت المرونة بـ 7,66-)، حيث أن كل زيادة في نفقات التسيير بـ 1% تؤدي إلى خفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 7,66% وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

3-دراسة الوليد قسوم الميساوي: أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2018، حيث تم طرح الإشكالية التالية:

- ✓ ما مدى تأثير ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة عن الإشكالية تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف مختلف النظريات المفسرة للاستثمار والنمو الاقتصادي، وتم الاعتماد على النظرية القياسية في محاولة لبناء نماذج قياسية للنمو الاقتصادي في الجزائر.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ استجابة الناتج المحلي الخام الحقيقي في الجزائر للتغيرات الحاصلة في العمل المتوقع عند الولادة، حيث أن زيادة هذا الأخير بـ 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام الحقيقي بنسبة أكبر 2,52% وهو ما يبين أهمية الرعاية الصحية كمصدر مهم لتنمية العنصر البشري ومن ثم الإسهام الفعلي في رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ زيادة على أهمية الرعاية الصحية فالملاحظ أن تأثير الإنفاق على التعليم على الناتج المحلي الخام الحقيقي يفوق تأثير الإنفاق على التعليم على الناتج المحلي الخام الحقيقي يفوق تأثير تراكم رأس المال الثابت الحقيقي للصناعات التحويلية، وهو ما يؤكد أن للاستثمار في رأس المال البشري يعد من أهم مصادر النمو الاقتصادي كما دلت على ذلك نماذج النمو الاقتصادي الحديثة.

هيكل البحث:

لكي نجيب على الإشكالية الرئيسية والإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: والذي تحت عنوان "الدراسة النظرية للنفقات العمومية والنمو الاقتصادي" للإلمام بالجانب النظري ذات الصلة بالموضوع، حيث تناولنا في مبحثه الأول الإطاري النظري للنفقات العمومية، وتم التطرق فيه إلى المفاهيم النظرية المرتبطة بها وتقسيماتها والضوابط التي تحكمها، وظاهرة تزايد النفقات العمومية وترشيد النفقات العمومية.

الفصل الثاني: والذي يعتبر جوهرة البحث، حيث جاء بعنوان "دراسة قياسية تحليلية للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) ، حيث تناولنا في مبحثه الأول تحليل تطور النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة م بين 2000-2019، وفي المبحث الثاني تناولنا فيه دراسة قياسية للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي.

الفصل الأول:

الدراسة النظرية للنفقات العمومية و النمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي من أسمى الأهداف الذي تسعى إليه الدولة جاهدة لتحقيقه عن طريق مجموعة من البيانات والبرامج والقوانين، حيث أثرت عدة متغيرات ومؤشرات اقتصادية على النمو الاقتصادي، ومن أبرزها النفقات العمومية التي اعتبرت من أهم المواضيع في المدة الأخيرة نظرا للتحولات السريعة والمبادلات الدولية، وكما لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي للدولة، وكما أنها تكتسي أهمية بالغة وذلك راجع لكونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، كالتدخل في اتساع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة الاجتماعية والاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: الإطار النظري للنفقات العمومية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للنفقات العمومية

تعتبر النفقات العمومية إحدى الأسس الهامة التي تستند إليها الدولة بغرض تحقيق التطور في شتى المجالات، فهي تعكس دور الدولة وتدخلاتها في الحياة الاقتصادية، وضمان توازن الأداء الاقتصادي، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

ولذا سنتطرق في هذا المبحث لمفهوم النفقات العمومية، وتقسيماتها وإضافة أسباب تزايد و ترشيدها

المطلب الأول: ماهية النفقات العمومية

في هذا المطلب سنتطرق لمعالجة مفهوم و ضوابط النفقات العمومية

أولا: مفهوم النفقات العمومية

1-1 مفهوم النفقات العمومية: من بين التعاريف المقدمة للنفقات العمومية نذكر منها:

تعريف بأنها: "النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارة العامة مبلغا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة".[1]

وتعرف النفقة العامة بأنها: "هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام، بقصد إشباع حاجة عامة".[2]

1-2 عناصر النفقات العمومية: للنفقة العامة عناصر أساسية تتمثل في:

- **النفقة العامة مبلغ نقدي:** تقوم المؤسسات العامة للدولة وغيرها من الأشخاص العامة بالإنفاق من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة من أجل إشباع الحاجات العامة وبدورها تلك المرافق تؤدي واجبها اتجاه المجتمع.[3]

-صدور النفقة العامة عن هيئة عامة

---

[1] محمد الصغير بعلي،" يسرى أبو العلا، المالية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003، ص23.

[2] حسين مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر 2001، ص11.

[3] سمير صلاح الدين حمدي، "المالية العامة "، دار النشر، مكتبة زين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2015، ص48.

يعتبر ما تنفقه الدولة وهي تباشر نشاطها العام، نفقة عامة كتلك التي تصدر من الوزارات والإدارات الحكومية وكذلك الهيئات العامة، وذلك أخذ بالمعيار القانوني الذي يحدد النفقة العامة على أساس الطبيعة القانونية، وبناءا عليه فإن إنفاق الأشخاص الطبيعيين لا يدخل ضمن النفقات العامة ولو كان يحقق منفعة عامة.[1]

-**تحقيق مصلحة عامة ونفع عام:** أي تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمة التي تقدمها الحكومة، وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات العامة تمت جبايتها من الأفراد، ويعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرا نسبيا يختلف من مجتمع لآخر.[2]

وقد يكون الهدف من الإنفاق العام هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من مشاكل البطالة من خلال إعانات البطالة أو تحفيز النمو الاقتصادي.[3]

ثانيا: ضوابط النفقات العمومية: للنفقات العامة ضوابط يجب مراعاتها ويطلق عليها دستور النفقة العامة وهي لدى أغلب الكتاب وهي ثلاثة ضوابط كالتالي:

1-2ضابط المنفعة: يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما، في ذهن القائمين به، تحقيق أكبر منفعة ممكنة.

وضابط المنفعة أمر منطقي، إذ لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع التي تترتب عليها، وبذلك فإن قيام الدولة بالنفقات العامة في ميدان معين دون الحصول على منفعة تعود على الأفراد منها، معناه أن هذه لا مبرر لها.

كما يلزم أن توزع مبالغ النفقات العامة بحيث تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كل وجه من أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية في الأوجه الأخرى من جهة، وأن تكون المنفعة المترتبة على النفقة الحدية في كافة أوجه الإنفاق مساوية للمنفعة المترتبة على النفقة الحدية للدخل المتبقي في يد الأفراد بعد دفع التكاليف العامة، كالضرائب.[4]

---

[1] سمير الشاعر، "المالية العامة والنظام المالي الإسلامي"، الدار العربية للعلوم، ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص82.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا احمد غرام،" مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص82.

[3] محمد خصاونة، "المالية العامة النظرية والتطبيق"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2015، ص51.

[4] سوزي عدلي ناشد،" الوجيز في المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص51.

2-2 ضابط الاقتصاد: والمقصود بها الابتعاد عن التبذير والإسراف يؤدي إلى ضياع أموال عامة، كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا التهرب منه.

ومن مظاهر التبذير في كثير من الدول ولا سيما النامية منها زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية والإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية لمجرد التقليد والمحاكاة وعدم الاستغلال العقلاني لها والاهتمام بالمظاهر الخارجية، وبذلك فإن ضابط الاقتصاد يعني الالتزام بسياسة ترشيد الإنفاق ويتطلب تحقيق هذا الضابط في الإنفاق العام تعاون وتظافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية وأحكام الرقابة.[1]

2-3 قاعدة الترخيص: تعد قاعدة الترخيص مظهرا من مظاهر الاختلاف بين النفقات العامة والنفقات الخاصة، ذلك أن النفقات العامة وحدها هي التي تخضع للإذن السابق من البرلمان أو من الهيئات المحلية المختصة ويتم الحصول على هذا الترخيص وفقا لإجراءات معينة أما النفقات الخاصة فيكفي أن تصدر ممن يملك حق الإنفاق فيها (الفرد، أو الشركة الخاصة) دون أن تحتاج لإذن سابق لها.[2]

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العموميةٍ

تتعدد التقسيمات الخاصة بالنفقات العمومية بتعدد أغراض البحث وتختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى تلك النفقة ومع ذلك يمكن حصرها في نوعين هما التقسيمات العلمية والتقسيمات الوضعية.

تقسيمات النفقات العموميةٍ:

أولا: التقسيمات العلمية: يقصد بالتقسيمات العلمية هي التقسيمات النظرية التي تناولها علماء المالية العامة، والتي تعتمد على التكرار أو الدورية وحسب أهدافها أو بحسب نطاق سريانها أو آثارها الاقتصادية.[3]

1-1 تقسيم النفقات حسب انتظامها: تقسم النفقات حسب دوريتها أو انتظامها إلى نفقات عادية وغير عادية.

نفقات عادية: هي تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريا كل فترة زمنية معينة (شهريا مثلا) كمرتبات الموظفين.

---

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي،" اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة"،عمان، الطبعة الأولى، 2007، ص35.

[2] محمد سعيد فرهود،"مبادئ المالية العامة"، ج 1، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،1979، ص ص60،59.

[3] عادل فليح العلي، "المالية العامة والتشريع المالي الضريبي"، دار الحامد للنشر والتوزيع،أردن، الطبعة الأولى، 2007، ص55.

نفقات غير عادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية مثل: نفقات مساعدة منكوبي إحدى الكوارث كزلزال أو فيضان أو غيرها من الأحداث الطارئة.[1]

1-2 تقسيم النفقات حسب مقابلها: يمكن تقسيمات النفقات العامة حسب مقابلها إلى نفقات حقيقية وتحويلية.

نفقات حقيقية: وهي تلك النفقات التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر أي أنها نفقات تشمل كافة المصروفات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على أموال إنتاجية أو استهلاكية.

نفقات تحويلية: وهي النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها بدون مقابل مباشر، بل تهدف الدولة من خلال هذه النفقات إلى تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية أو مالية، وذلك بحسب الغرض الذي أنفقت من أجله.[2]

1-3 تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها: تقسم النفقات العامة حسب نطاق سريانها إلى نفقات غير محلية وأخرى محلية.

نفقات غير محلية: هي نفقات موجهة للمجتمع والتي تتولى الحكومة المركزية إنفاقها ومثالها نفقات الدفاع والخارجية.

نفقات محلية: هي نفقات موجهة إلى منطقة معينة من المناطق وتقوم بإنفاقها الإدارات المحلية.[3]

1-4 تقسيم النفقات من حيث آثارها: يمكن تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها إلى نفقات إنتاجية واستهلاكية.

نفقات إنتاجية: هي النفقات التي تعطي دخلا أي أن لها مردودا اقتصاديا وتتمثل بالنفقات الخاصة بإقامة المصانع.

نفقات استهلاكية: ليس لها مردود اقتصادي، وتتمثل بالنفقات الخاصة بإقامة المنتزهات وشق الطرق.[4]

ثانيا: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة

تنقسم هذه النفقات من حيث وظائف الدولة الأساسية، فقد تكون:

---

[1] محمد الصغير بعلي،" المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)"، مرجع سابق، ص ص28، 29.

[2] سمير صلاح الدين حمدي، "المالية العامة"، مرجع سابق، ص ص57، 58.

[3] خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية،" أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص ص116، 117.

[4] عادل فليح العلي، "المالية العامة والتشريع المالي الضريبي "،مرجع سابق، ص56.

2-1 نفقات إدارية: تكون على أساس الوظيفة الإدارية للدولة، وهي تلك التي تنفق على تسيير أمور الدولة ودفع مرتبات الموظفين .

2-2 نفقات اقتصادية : في صورة تحقيق أهداف اقتصادية كتمويل المشروعات الاستثمارية العامة أو سداد الدين العام .

2-3 نفقات سياسية: في صورة وظيفة سياسية كالإنفاق على التمثيل الدبلوماسي أو الإنفاق على النشاط الحزبي.

2-4 نفقات اجتماعية : كالنفقات التحويلية على البطالة والمعاشات، أو إنشاء مؤسسات لها طبيعة الخدمة الاجتماعية، كبيوت الأمومة ودار المسنين والطفولة.[1]

المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العمومية وترشيدها

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العمومية من الظواهر المميزة للمالية العامة في كثير من الدول، و تختلف حجم هذه الزيادة من دولة لأخرى. لذا كان لازما ترشيد نفقات العمومية بغية الحفاظ على توازنها.

أولا: أسباب تزايد النفقات العمومية

تعددت أسباب تزايد النفقات العمومية فمنها ماهي ظاهرية ومنها ماهي حقيقية لذا سنوضح أهم هذه الأسباب.

1-1 الأسباب الظاهرية الازدياد النفقات العمومية: الأسباب الظاهرية لازدياد النفقات العمومية هي تلك التي تؤدي إلى تضخم أرقام النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أو تحسين نوعيتها أو مستواها، وأهم هذه الأسباب تتلخص فيما يلي:

1-1-1 انخفاض القوة الشرائية للنقود: يلاحظ بشكل عام أن القيمة الشرائية للنقود تميل للانخفاض على مرّ السنوات مما يؤدي إلى زيادة المبالغ النقدية التي تدفع من قبل الدولة للحصول على سلعة أو خدمة معينة، كانت تحصل عليها في السابق بكلفة أقل، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع كلفة مشتريات الدولة لارتفاع سعرها، وهذا يؤدي إلى تزايد النفقات العامة مع بقاء حجم ومستوى السلع والخدمات المؤداة ثابتا لذلك يعتبر هذا التزايد ظاهري كونه لا تقابله زيادة في خدمات الدولة للمواطنين.[2]

---

[1] أحمد عبد السميع علام، "المالية العامة (مفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)"، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الطبعة الأولى الإسكندرية، 2012، ص71.

[2] جهاد سعيد خصاونة، ، "علم المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010 ، ص38.

1-1-2 اتساع مساحة الإقليم وزيادة التعدد السكاني: فنتيجة للاتساع الإقليمي أو النمو السكاني يزداد حجم النفقات العامة لكن هذه الزيادة لن تكون سوى ظاهرية لأن الدخل الفردي يبقى ثابتا إن لم نقل سيتدهور وبالتالي فلن يزيد معدل الإنفاق لدى الفرد.

1-1-3 تغير الطرق المحاسبية: لابدّ من الأخذ في الحسبان تغير الطرق والتقنيات المحاسبية والمالية في رصد النفقات العامة مقابل الإيرادات العامة حيث أن طرق إعداد الحسابات العامة تختلف في طريقة تسجيل النفقات ضمن الميزانية العامة، إذ أن السائد قديما هو مبدأ الإيرادات الصافية بمعنى أن تضخم تكاليف الجباية من حصيلة إيرادات الضرائب فلا يظهر في الجدول الخاص بذلك سوى الإيراد الصافي الضريبي، بمعنى آخر أن يترتب على هذا رصد للنفقات العامة بأقل ما أنفق في الواقع.[1]

1-2 الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة: الأسباب الحقيقية هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية التي تحصل عليها الدولة من حجم البضائع والخدمات من أجل تحقيق الدولة أهدافها وإلى زيادة كمية الخدمات والبضائع التي تؤدي بالتالي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد في هذه الخدمات والبضائع.[2]

هكذا تتنوع الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام وتتمثل في:

1-2-1 الأسباب الاقتصادية: فإنه من أهم الأسباب التي تفسر ظاهرة التزايد المستمر في النفقات العمومية، زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي "وعلى الأخص في حالة الكساد" والمنافسة الاقتصادية بين الاقتصاديات القومية فزيادة الدخل القومي تمكن الدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار ما يمكن أن تقتطعه منه في صورة تكاليف أو أعباء عامة، حتى ولم تزداد أنواع الضرائب المقررة أو يرتفع سعرها، وبالتالي فإن هذه الموارد المتاحة تشجع الدولة على زيادة إنفاقها على مختلف الأوجه كذلك يؤدي التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة النفقات العامة.[3]

1-2-2 الأسباب السياسية: وتتمثل الأسباب السياسية في انتشار المبادئ الديمقراطية والأفكار الاشتراكية وتعمق مسؤولية الدولة تجاه أفرادها وخروج الدول أو المجتمعات من حالة العزلة في العلاقات الخارجية، بين المجتمعات المختلفة من ناحية أخرى، وأهم الأسباب السياسية هي كالتالي:

---

[1] بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث،القاهرة، 2009 ص63.

[2] أعاد حمود القيسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص55.

[3] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي الاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1992، ص100

انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية: لقد انعكس تطور الفكر السياسي في انتشار المبادئ أو النظم الديمقراطية، ووصول ممثلين عن الشعب إلى السلطة، وترتب على ذلك اهتمام الدولة بحالة الطبقات الفقيرة وذلك الدخل المحدود تحسبا لوضعها الاقتصادي والاجتماعي وكسب للرأي العام، وأدى ذلك إلى التوسع في النفقات العامة بهدف توفير الخدمات الأساسية اللازمة لها.[1]

اتساع نطاق العلاقات الدولية: وانتشار البعثات الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم وتعدّد المؤتمرات والمنظمات الدولية التي تشترك فيها الدول في العصر الحديث ممّا يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

توسع الدول في تقديم الإعانات والقروض: للدول الأجنبية كأسلوب لدعم العلاقات الدولية عن طريق مساعدتها في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ازدياد النفقات الحربية: مرتبط انتشار الحروب خاصة في القرن التاسع عشر بزيادة النفقات العامة، فقد نصل غالبا إلى نصف موازنة الدولة في أوقات الحروب.[2]

1-2-3 الأسباب المالية: وتتمثل في سببين هما:

سهولة الاقتراض العام: سهولة لجوء الدولة إلى القروض الداخلية والخارجية وذلك لسداد أي عجز في إيرادات الدولة.

توافر فائض الإيرادات العامة: وجود فائض في إيرادات الدولة وخاصة من الإيرادات غير المخصصة لقرض معين دفع الحكومات للتوسع في الإنفاق العام، وأدى هذا الوضع إلى إجبار الدول على عدم تخفيض نفقاتها العامة لما قد يؤدي من تذمر الأفراد في حالة تقليص الإنفاق الحكومي.

1-2-4 الأسباب الإدارية: إن حجم الإدارة الحكومية قد توسع بشكل سريع وذلك بزيادة عدد الوظائف وعدد الموظفين، وما صاحبها من ضرورة إيجاد تنظيم إداري جديد يتماشى والتطور الذي حصل في مهام ووظائف الدولة.[3]

1-2-5 الأسباب الاجتماعية :تعد الأسباب الاجتماعية عوامل أخرى أدت إلى زيادة النفقات العامة للدولة، فالانتقال من دولة الحارسة، إلى دور الدور المتدخلة والمنتجة، أدى إلى إحلال سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة، مكان السياسة الاقتصادية والاجتماعية القديمة، ومن ثم أصبحت الدولة مسؤولة عن تخفيض التوازن الاجتماعي إضافة إلى التوازن الاقتصادي، وساعد ذلك تقدم الوعي الاجتماعي وانتشار الأفكار الاشتراكية وقوة

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، مرجع سابق، ص84.

[2] فتحي أحمد ذباب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص ص89، 90.

[3] أعاد حمود القيسي،"المالية العامة والتشريع الضريبي" مرجع سابق، ص57

الطبقة العاملة، فنزيد من الطلب الفعلي، وتساهم في زيادة التشغيل ورفع مستوى الدخل وهذا يزيد التوقع بتزايد النفقات العامة.[1]

ثانيا: ترشيد النفقات العمومية

تعريف ترشيد النفقات العمومية

يقصد بترشيد النفقات العمومية الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق وبتفادي الإسراف والتبذير، فترشيد النفقات العمومية يتضمن ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها مع تحقيق أكبر قدر من المنفعة للمجتمع عن طريق كفاءة هذا الإنفاق أكبر ما يمكن.

عوامل نجاح ترشيد النفقات العمومية: ولنجاح ترشيد النفقات العمومية، نذكر أهم عوامل حيث يوجد عدة عوامل التي تساهم في نجاح ترشيد النفقات نذكر منها:

تحديد أهداف دقيقة وواضحة من أجل البرامج الحكومية المسطرة "الخطط الفكرية" سواء كانت طويلة أو متوسطة الأجل.

تحديد الأولويات من أجل الحفاظ على المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه.

القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام

عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف.

تفعيل دور الرقابة على النفقات العمومية.[2]

[1] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية،"أسس المالية العامة" مرجع سابق، ص ص83، 84.

[2] صادق جميلة، دربال عبد القادر، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد السابع، العدد2، جوان 2019، ص60.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، كما يعتبر من أهم المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في تفسير النمو الاقتصادي، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتي تتمثل في النظرية الكلاسيكية ثم الكينزية وبعدها النيوكلاسيكية، وسنعالج أيضا في هذا المبحث الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومختلف أنواع ومقاييس النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

هناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وذلك لأن يعد النمو الاقتصادي أمرا ضروريا لإحداث التنمية الاقتصادية وسنعالج في هذا المطلب الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعددت التعاريف حول النمو الاقتصادي نذكر منها:

إن أبسط تعريف للنمو الاقتصادي هو توسع قدرة الدولة على إنتاج البضائع والخدمات التي يرغب فيها سكانها.[1]

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[2]

يقصد به أيضا زيادة الإنتاج مرحلة طويلة، هذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة منذ أوساط القرن الثامن عشر.[3]

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني.[4]

---

[1] والاس بيترسون، (ترجمة صلاح دباغ، مراجعة برهان بجاني) الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، الجزء الثاني، مؤسسة فرنكلين للنشر، بيروت، نيويورك، 1968، ص315.

[2] إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2008، ص333.

[3] ب. برينيه و إ.سيمون، تر عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول اللإقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1989، ص435.

[4] محمد عبد الله شاهين محمد، دور الاقتصاد المعرفي في النمو الاقتصادي للدول النامية، المكتب الجامعي الحديث،مصر، 2019، ص28.

ومن هنا نستخلص أن النمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقيReal GNP أو في الناتج المحلي الحقيقيReal GDP بين فترتين.[1]

ثانيا: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية متعددة الأبعاد تشتمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والعادات بالإضافة إلى التعجيل بالنمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخول وإبادة الفقر المطلق.[2]

ثالثا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

على الرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان كونهما يعبران عن الشيء نفسه، فإنهما لا يتشابهان، فالنمو الذي يعني زيادات في السكان ضمن منطقة محددة أو زيادات في كمية أو قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي لا يعني أو لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية في الحياة، أما التنمية الاقتصادية تشير إلى تحسن في نوعية الحياة المرافقة للتغيرات وليس بالضرورة إلى زيادات في السكان وتركيبتهم، وكمية وطبيعة فرص العمل المحلية وكميات وأسعار السلع والخدمات المنتجة محليا.[3]

ويمكن تلخيص الاختلاف بين النمو والتنمية فيما يلي:

[1] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة العاشرة، الأردن، 2009، ص381.

[2] إيمان عطية ناصف،" مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص370.

[3] محمد صالح تركي القريشي،"علم اقتصاد التنمية اثر نشر التوزيع"، الطبعة الاولى، الأردن، 2010، ص ص40، 41.

الجدول (01-01): يمثل بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
– يركز على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس إجمالي النشاط الاقتصادي في البلاد خلال فترة زمنية معينة. – يمكن الحصول على قياسات دقيقة للنمو. – النمو هو خلوي يتبعه تغير في الشكل. – يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. – يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. – لا يهم مصدر زيادة الدخل القومي . – لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	– تركز على كيفية تأثر المواطنين ومستوى معيشتهم في دولة معينة. – لا يمكن قياس التنمية بدقة. – التنمية هي تغير هيكلي وتقدم وظيفي. – تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. – عملية مقصودة (أي مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. –تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي و بتنويعه.

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: أنواع ومقاييس النمو الاقتصادي

يضم هذا المطلب أنواع النمو الاقتصادي، يجب التمييز بينهم، وبالإضافة إلى مقاييس النمو الاقتصادي حيث يندرج قياس النمو الاقتصادي لعدة معايير سنتطرق لها بالتفصيل فيما يلي

أولا: أنواع النمو الاقتصادي

يميز الاقتصاديون عدة أنواع من النمو الاقتصادي و هي:

النمو التلقائي: يقصد به ذلك النمو الذي يتحقق بصورة عفوية تلقائية دون إتباع أسلوب التخطيط الاقتصادي الشامل في تحقيقه.

2.1- **النمو المخطط:** فهو ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع واحتياجاته وهو ما يسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات.

3.1- **النمو العابر:** وهذا النوع من النمو لا يملك صفة الثبات والاستمرارية لأنه يحدث استجابة لعوامل طارئة وعادة ما تكون خارجية ما تلبث أن تزول، ويزول معها النمو الذي أحدثته.[1]

4.1- **النمو الموسع:** هو عبارة عن حدوث زيادة في معدلات النمو الناتج القومي الحقيقي أي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية لإزالة آثار التضخم، حتى لو لم ينعكس ذلك على زيادة نصيب الفرد منه، و بعبارة أخرى يتميز هذا النوع في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.

5.1- **النمو المكثف:** و يتحقق من خلال زيادة السلع الخدمات المتاحة للفرد، و على ذلك فإن نصيب الفرد من الإنتاج الحقيقي و الدخل الحقيقي، و هو معيار النمو الاقتصادي الكثيف حيث ذلك كان معدل نمو إنتاج دولة ما من السلع الخدمات يفوق معدل نمو السكان فإن ذلك يعني حدوث الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و الذي يعني بدوره تحسن في المستوى المعيشي للأفراد.[2]

ثانيا: مقاييس النمو الاقتصادي

هناك عدة معايير لقياس النمو الاقتصادي نذكر أهمها فيما يلي:

الدخل القومي الكلي: يقترح الأستاذ ميد قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي و ليس متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا ان هذا المقياس لم يقبل في الأوساط الاقتصادية و ذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادة الدخل القومي لا يعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان،

2-2معيار متوسط الدخل: عادة ما يقاس النمو الاقتصادي باستخدام بمعدل النمو البسيط و يمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100$$

[1] هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص: علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016،ص ص55، 56.

[2] الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقة الاستثمار على النمو الاّقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص83.

وهذا المعدل يمكن حسابه بطريقتين، بالأسعار الجارية أي بأسعار السوق أو بالأسعار الثابتة[1]

3.2- معادلة سنجر للنمو الاقتصادي: وضع الأستاذ سنجر معادلة النمو الاقتصادي في عام 1952، و قد وصل إلى تلك المعادلة بواسطة الأعمال التي قام بها بهذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هيكس و هارود دومار، و عبر سنجر عن معادة النمو بأنها دالة على ثلاثة عوامل هي:

معدل الادخار الصافي، إنتاجية رأس المال، معدل نمو السكان.

و تتخذ المعادلة الشكل الآتي: (D=SP-R)

حيث:| D: معدل النمو السنوي للدخل الفردي، S: معدل الادخار الصافي، P: إنتاجية رأس المال، R: معدل النمو السكاني.

و معدل السنوي للدخل الفردي = (معدل الادخار الصافي X إنتاجية الاستثمارات الجديدة)- معدل نمو السكان.

وقد أورد سنجر قيما عديدة لهذه المتغيرات إذ افترض:

S=6% من الدخل الوطني و P=0.2% و R=1.25%

ومنه معد النمو السنوي للدخل الفردي = (0.6 X 0.2)-1.25= -0.05%

وهو ما يوضح أن دخل الفرد يتدهور حسب افتراضات سنجر في عهده.[2]

[1] طوير أمال، علاوي صفية، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990 و 2018، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، العدد 2، الأغواط، الجزائر، 2020، ص ص 39،40.

[2]-محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية عاصفو آخرون، "التنمية الاقصادية لمفاهيم و خصائص – النظريات الإستراتجيات- المشكلات" ، مطبعة البحيرة، طبعة 2008، ص ص 107،108.

المطلب الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

قد ظهرت نظريات ونماذج عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي، وسوف نتعرض إلى هذه النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك ثم الكلاسيك المحدثون ثم نظرية النمو الكينزية.

أولا: نظرية النمو الكلاسيكية: قبل أن نستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية من المفيد أن نتعرض إلى أفكار أبرز مفكري هذه المدرسة.[1]

آدم سميث (Adam Smith): يرى آدم سميث أن الزيادة في الثروة (النمو) يتحقق عن طريق التخصص وتقسيم العمل، بسبب المزايا العديدة التي تتحقق من جراء ذلك، إذ أنه يسمح بزيادة إنتاجية العمال بشكل واضح عن طريق:

-زيادة مهارات العاملين، زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل.

-إنقاص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية المختلفة.

إن أهم آراء آدم سميث في النمو تتمثل في تأكيده على التجميع الرأسمالي وتفسيره حالة الركود بانخفاض الأرباح والأجور إلى حد الكفاف وارتفاع الريع ومفهومه لعملية التنمية كونها عملية تراكمية متدرجة ومعارضته للتدخل الحكومي.[2]

دافيد ريكاردو: يعتبر "ريكاردو" أن القطاع الفلاحي أهم النشطات الاقتصادية، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة، إذ يوفر موارد العيش للسكان، فالأرض هي أساس أي نمو اقتصادي.

اهتم بعد ذلك ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي، وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج، إذ يفضل

[1] مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص ص 55، 56.

[2] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006، ص ص 109، 110.

الاختراعات الحديثة، يمكن إبعاد مبدأ تناقض الغلة، لكنه كان متفائلا أكثر في المجال الصناعي عنه في المجال الفلاحي لتحقيق هذا المبدأ.[1]

روبرت مالتوس: يرى مالتوس وجود علاقة بين النمو السكاني والكمية المعروضة من الأغذية ويعلّل ذلك بالقول إذا تم ترك النمو السكاني حرا، فإن الزيادة في عدد السكان سيفوق الزيادة في رأس المال، ومن ثم ستتعدى الزيادة في عدد السكان الزيادة في وسائل المعيشة، وقد نظر كل من "ريكاردو"و"مالتوس" إلى الزيادة في النمو السكاني وانخفاض تراكم رأس المال من خلال قانون تناقض الغلة، واعتبروه قيدا على عملية النمو الاقتصادي.[2]

كارل ماركس: انتقد كارل ماركس في كتابه رأس المال المنشور عام 1867 النظام الرأسمالي وآليته، واستنتج بأن القوى الاقتصادية الكامنة في الرأسمالية كفيلة بالقضاء عليها والإتيان بنظام أكثر تطورا، وذكر بأن الملكية الخاصة لموارد الإنتاج تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وزيادة حدة الصراع الطبقي، الذي سيؤدي حتما إلى انتشار الرأسمالية وسيادة نظام الطبقي، ثم ظهرت كتابات لاحقة تستند إلى منهج كارل ماركس وتضع أسس وفرضيات النظام الاشتراكي وهي:

-الملكية العامة لموارد الإنتاج: حيث تمتلك الدولة جميع عناصر الإنتاج عدا العمل.

-أهمية دافع تحقيق المصلحة العامة، طالما أن عناصر الإنتاج ذات ملكية عامة، فإن دافع تحقيق المصلحة العامة هو المحرك لأي نشاط اقتصادي.

-إعطاء الدور الرئيسي لنظام التخطيط المركزي: تجري عمليتا الإنتاج والتوزيع عن طريق الدولة ومؤسساتها من خلال نظام التخطيط المركزي حيث تتخذ القرارات الخاصة بالإنتاج والتوزيع وتحديد الأسعار.

-التوزيع في النظام الاشتراكي يتم بمقدار العمل المبذول.[3]

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية للنمو:

---

[1] وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر"، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر3، 2013-2014، ص18.

[2] ضياء مجيد الموسوي، "أسس علم الاقتصاد" ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 7، 2011، ص76.

[3] ضيف أحمد، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2015، ص19.

يعد نموذج هارود–دومار المنبع المباشر للنظرية النيوكلاسيكية، ذلك بفضل المساهمة التي قام بها سولو، والممثلة في نموذج ذا سلعة واحدة، والذي يخدم الإنتاج والإستهلاك في نفس الوقت، انطلاقا من نموذج سولو نتجت تفسيرات عديدة للنمو.[1]

2–1 نموذج سولو: اقترح سولو إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج و افترض كذلك أن عرض العمل ينمو بالمعدل الثابت n و أن التراكم الرأسمالي هو نسبة ثابتة من الدخل K=Sy وقد استبدل المعامل الثابت لرأس المال الإنتاج بدالة متجانسة خطيا Y=F(K.L) تفترض وجود إحلال بين رأس المال و العمل.

افتراضات النموذج: يقوم النموذج النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي سولو على جملة الفرضيات التالية:

وجود سلعة واحدة منتجة و متجانسة تستهلكها كل الدول (المنتج Y) ;
الاقتصاد مغلق و تتسم أسواقه بالمنافسة التامة ;
العنصر التكنولوجي هو متغير خارجي يزداد بمعدل ثابت ;
الادخار الصافي (s)، و الاستثمار الصافي (I) يمثلان جزءا ثابتا من الإنتاج (Y)، أي أن معدل الادخار هو متغير خارجي، و من ثم الاستهلاك المجمل يأخذ شكل دالة كينز: C=cY=s'=(1–c)Y=SY
مستوى المعيشي في الاقتصاد الثابت، أي إذا زاد السكان بمعدل ثابت (N) فإن عرض العمل (L) يزيد بنفس نسبة (L).
الإنتاجية الحدية للعوامل متناقصة، كما أنها تؤول للصفر لما العوامل تؤول إلى ما لا نهاية و العكس.
إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة رأس المال (K) و العمل (L) هي ما تعرف بدالة الإنتاج النيوكلاسيكية، أو دالة "كوب دوغلاس".
كما أن دالة الإنتاج كوب دوغلاس في ضل النظرية النيوكلاسيكية ذات غلة الحجم الثابتة:[2]

$$Y = F(K,L) = K^{a}K^{1-a} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

[1] أشواق بن قدور،" تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي"، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2013، ص86.
[2] مكي عمارية، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986–2017"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة الحميد ابن باديس، مستغانيم، 2018–2019، ص ص 148،149.

-نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، أي عندما ينمو السكان بالمعدل nفإن عرض العمل Lهو الآخر ينمو بنفس المعدلnونكتب حينئذ: $\frac{dlogL}{dt}=\frac{\frac{d}{L}}{dt}=\frac{L}{dt}$=n…(2)

يتكون نموذج سولو Solow من نموذجين هما:

النموذج القاعدي: في ظل الفرضيات السابقة يمكن كتابة الإنتاج الفردي على الشكل التالي:

$Y=\frac{Y}{L}$=Ø(K).....(3)

$Y=Ø(K)=K^{\alpha}$

حيثK=K/Lهي نسبة رأس مال على العمل.

المعادلة الرئيسية الثابتة في نموذج سولو تتعلق بتراكم رأس المال عبر الزمن حيث لدينا:

$K^{\cdot}=\frac{\partial K}{\partial t}$=I−$\partial K$…(4)

حيث kهو التغير في مخزون رأس المال مع الزمن، I هو الاستثمار في الزمن T، δمعدل تناقص أو اندثار مخزون رأس المال.

ومنه فإن التغيير النسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واستهلاك رأس المال-الاهتلاك بالنسبة الثابتة δ وبما أننا تحت ظل فرضية الاقتصاد المغلق فإن التوازن يقتضي بالضرورة تساوي الاستثمار (I) مع الادخار (S) التوازن في سوق السلع والخدمات ونكتب حينئذ:[1]

I=S=Sy

K'=Sy−δK….(5)

[1] محمد أمين أوصياف،"أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1980-2005" مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكلي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 48

من جهة أخرى لدينا:=$K=\frac{K}{L}\rightarrow$Log (k)=Log (k)−Log (L)

$$\rightarrow\frac{dLog\ K}{dt}=\frac{K\prime}{K}=\frac{K\prime}{K\prime}=\frac{L\prime}{L}=\frac{sY-\delta K}{K}-\frac{L\prime}{L}\ldots.(6)$$

حين L' هو التغير في عنصر العمل مع الزمن.

وحسب المعادلة (2) التي تعطينا معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل فإننا نكتب:$\frac{L\prime}{L}$=n $\rightarrow\frac{dlogL}{dt}=$ n $\rightarrow$Log L=$\int n\ dt$=nt$_p$co

$$\rightarrow L_K=e^{nt+co},L_o=e^c$$

ومنه تصبح المعادلة $\frac{K\prime}{K}=\frac{\delta K}{K}-n=\frac{\delta y}{k}-\delta-n\ldots..(6)$

$$\rightarrow k'=\delta\emptyset(k)-(\delta-n)\ K\ldots(7)$$

تمثل هذه العلاقة المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقا من الإنتاج والاستثمار والادخار[1].

[1] مرجع نفسه، ص ص47−49.

الشكل رقم1−1: التمثيل البياني لمخطط سولو

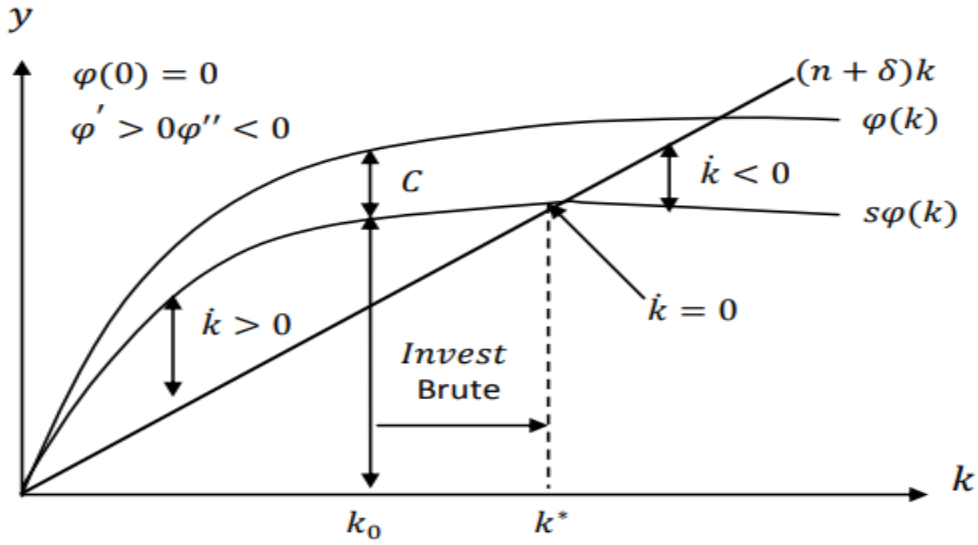

نموذج سولو مع الرقي التقني

استنادا إلى ما سبق نلاحظ أن النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، ففي المدى الزمني الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو ولجعله كذلك أدخل التقدم في الشكل العام لدالة الإنتاج (K,L)حيث هناك ثلاث تأثيرات مختلفة على الناتج المحلي الإجمالي تتمثل فيما يلي:

التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل، ويسمى هذا التقدم حياديا من وجهة نظر هارود ونكتب: y=F(k,AL)

حسب وجهة نظر سولو نكتب:y=F(Ak,L)

حسب وجهة نظر هيكس يأخذ الشكل:y=AF(k,L)

وعادة ما يتم الأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في الأجل الطويل، وعليه تأخذ دالة الإنتاج الشكل التالي:(8)....$y=F(k, AL)=K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}$

وحيث أن (A) يعبر عن التقدم التقني وهو خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت ($\frac{A}{A}$=g) وعليه فإذا كان:

−تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي وكان من الشكل:$k'=\delta y-\delta k \rightarrow \frac{K'}{K}=\frac{\delta Y}{K}-\delta$

وكانت دالة الإنتاج الفردية من الشكل:

$$Y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L^{\alpha}L^{1-\alpha}} = K^{\alpha}A^{1-\alpha}$$

ويوضح $\left(\widetilde{K}\right) = \frac{K}{A}$و$(\bar{Y}) = \frac{Y}{A}$ وهما دالتا رأس المال الفردي والإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على التوالي فإن دالة الإنتاج الفردية تصبح من الشكل:[1]

$$\bar{Y}=\frac{Y}{A}=\frac{K^{\alpha}A^{1-\alpha}}{A}=K^{\alpha}A^{-\alpha}=\frac{K^{\alpha}}{A^{\alpha}}$$

2-2 نظرية شومبيتر: وضع الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر نظريته هذه في بداية القرن العشرين وتحديدا في العام 1911، ولكنها ترجمت إلى اللغة الإنجليزية عام 1934، في نظريته هذه بيّن شومبيتر أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول تأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضا، وقدّر ركز شومبيتر في نظريته على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الإدارة أو المنظم والابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج وبالتالي زيادة فرص الادخار ومن ثم الاستثمار.[2]

ثالثا: النظرية الكينزية:

لقد اهتم كينز بالاقتصاد الكلي على عكس المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزوا دراستهم على كيفية تراكم رأس المال، من خلال التركيز على تخفيض تكاليف الوحدات المنتجة و تعظيم أرباح المؤسسات، المعتقدين أن أرباحهم هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو.

واعتبر كينز أن أزمة الكساد هي أزمة قصور في الطلب و ليس أزمة فائض في الإنتاج و العرض و لتجاوزهم يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض معتمدا مبدأ الطلب يخلق العرض، و عليه حسب

[1] كبداني سيد أحمد،" أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، 2012-2013، ص ص48،49.

[2] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص48.

كينز فالأمر يتطلب تحديد محددات الطلب الكلي و الذي يعرفه كينز على أنه "جزء من الدخل الوطني أو القومي الذي ينفق على الإستهلاك.[1]

3-1 نموذج هارود: قدم هارود نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية بيّن فيه أنه إذا كان الاستثمار الإضافي في زيادة إنتاجية رأس المال الإضافي هما المصدران الوحيدان لزيادة الإنتاج، فإنه من الواضح عندئذ أن معدل زيادة الناتج القومي إنما بصورة كلية على معدل الادخار وعلى إنتاجية رأس المال ولقد اقترح هارود مجموعة من الافتراضات لوضع نموذجه الذي يهدف إلى إثبات النمو المتوازن ويمكن سردها مختصرة على النحو التالي:

-الادخار الصافي يمثل نسبة من الدخل، حيث يطلق على هذا الادخار بالادخار الفعلي وهو يعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن.

-إن نسبة الدخل المستمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية، وهو ما يعني أن الاستثمار تابع لمعدل الزيادة في الدخل، أو السرعة التي ينمو بها الناتج.

- تكون المدخرات دالة على الدخل، ويكون الطلب عليها دالة على معدل الزيادة في الدخل، مع تساوي العرض والطلب.

وقد طرح هارود في نموذجه ثلاثة أشكال لمعدل النمو وهي:

-معدل النمو الفعلي (G): وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المالي أي: S/C: G حيث:

S: حجم الادخار الكلي، : C معامل رأس المال ويعادل $\frac{I}{\Delta Y}$ (حيث I تمثل حجم الاستثمارات المنفذة وΔY تمثل تغير في الدخل أو الناتج الصافي).

-معدل النمو المضمون(GW): ويمثل نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون وعليه GW=S/c_R حيث C_R معامل رأس المال الذي تمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.[2]

[1] عدة أسماء، "أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة تخرج لنيل شهادة ماجيستار، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2015-2016، ص ص 88،89.

[2] اسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية: نظريات، نماذج استراتيجيات"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 ، ص ص95، 96.

-معدل النمو الطبيعي(C_n): وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي ودرجة التفصيل بين العمل ووقت الفراغ مع افتراض وجود عمالة كاملة والمعادلة حيث:

$S \neq$ أو $= GN.GR$

نتائج: من خلال معدلات النمو الثلاث استنتج هارود العديد من الحالات التي يكون عليها الاقتصاد حسب:

-إذا كان: $G<C_W>G$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم.

-إذا كان: $G > G_W$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة كساد

-إذا كان: $G=G_W$ فإن الاقتصاد متوازن في نموه

-إذا كان: $G > G_W$ و$G_W > G_N$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة انكماش متتال.

-إذا كان: $G > G_W$ و$G_W > G_N$ فإن الاقتصاد يعاني من حالة تضخم متتال.[1]

3-2 نموذج دومار: نشر دومار نموذجه في بحث أسماه "التوسع والعمالة" سنة 1947، ثم قام بكتابة عدة مواضيع حول نفس الفكرة نشرها جميعا في كتاب عنونه بـ: "مقالات في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1957، وكان قد بنى نموذجه دول النمو وفقا للإشكالية التالية:

- بما أن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية ويزيد الدخل في الوقت نفسه، فما هو معدل الزيادة في الاستثمار المطلوب لجعل الزيادة في دخل مساوية للزيادة في الطاقة الإنتاجية بحيث يستمر الاستخدام الكامل في المجتمع؟

وحسب دومار كإجابة على سؤال فإن ذلك سيعتمد على حجم المضاعف الاستثماري وإنتاجية الاستثمارات الجديدة التي تظهر في معامل رأس المال.

اعتمد دومار في نموذجه على الفرضيات التالية:

- جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيمة صافية أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم.

[1] المرجع نفسه، ص ص96-98.

- جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا وبدون فواصل زمنية مما يعطي إيحاءا بإستمراريتها.

- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

طرح دومار في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة ومن جانب الطلب من جهة أخرى، واستخلص أن التوازن يحصل وفقا للمعادلة التالية:$\Delta Y=I.\delta$ والتي تعني أنه للمحافظة على استمرارية التوظيف الكامل لابد من أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة علما أن:

ΔY:التغير في الدخل، I:حجم الاستثمارات، δ: الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكاملة في المخرجات.

3-3 النموذج المشترك (هارد-دومار): يعد نموذج هارود-دومار للنمو من أسهل وأكثر النماذج اتساعا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينات من القرن العشرين، ويرتكز النموذج على الاستثمار كضرورة لأي اقتصاد وطني، كما بين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

يفترض هذا النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكالي لرصيد رأس المال (k) بإجمالي الناتج الوطني(y)، وتعرف هذه العلاقة في الأدبيات الاقتصادية والمتمثلة في نسبة رأس المال إلى الناتج بمعامل رأس المال ونرمز له بالرمز (k) حيث $k=k/y$ وعليه يقوم نموذج هارود-دومار على الفرضيات التالية:

-يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل الوطني ومنه:(1) ..... $S=s\times Y$

-الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال ومنه:(2) ..... $I=\Delta K$

وبما أن $K=K/Y$ فإنه يمكن كتابة $K'=k\times Y$ وعليه:(3) ..... $\Delta K=K\times \Delta Y$

- الادخار لابد أن يتعادل مع الاستثمار ومنه:(4) ..... $I=S$

من المعادلات 1و2و3و4 يتبين أن: (5) ..... $K\times \Delta Y = S \times Y$

وبقسمة طرفي المعادلة(5) على $K\times Y$ نحصل على المعادلة التالية $\frac{k\times\Delta Y}{K\times Y}=\frac{S\times Y}{K\times Y}=\frac{\Delta}{Y}=\frac{S}{K}$

وفي الأخير نحصل على العلاقة التالية:$T_C=\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{S}{K}$ حيث يمثل T_C معدل نمو الناتج الوطني (معدل النمو الاقتصادي) والذي يتحدد كما هو مبين من المعادلة طرديا بمعدل الادخار(s) وعكسيا بمعامل رأس المال

(k) وعليه فنموذج هارود–دومار بين أن يحقق زيادة في النمو الاقتصادي يتطلب زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار والعلاقة الأخيرة هي العلاقة الرئيسية لنموذج النمو الاقتصادي وأسسه أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو الاقتصادي وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات التي من خلالها يمكن تجسيد الاستثمارات الممكنة.[1]

رابعا: نماذج نظرية النمو الداخلي (الجديدة):

ترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر النمو، وأنها تتشابه مع تلك الموجودة في النظرية النيوكلاسيكية مع وجود بعض الاختلافات، فبالنسبة لعنصر العمل تربط هذه النظرية قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية والاستثمار في المورد البشري عن طريق التعليم والبحث والتطوير، وهذا ما يؤدي إلى التغلب على مشكلة تناقص الغلة أي عن طريق الاستثمار في الرأس المال البشري بالإضافة إلى رأس المال العيني.

وقد تم بناء العديد من النماذج الكمية للنمو الاقتصادي بالاعتماد على أفكار ومبادئ نظرية النمو الداخلي ومن أهم هذه النماذج نجد:[2]

4-1- نموذج بول روم: يرى رومر في أطروحته للدكتوراه عام 1983 أنه من الممكن التعرف على عناصر معينة مهمة في الصيغ المختلفة للنظريات الجديدة في النمو الاقتصادي يشار إليها بوصفها نظرية النمو الداخلي، والتي تميز تلك النظريات عن نموذج أو نظرية سولو ما يلي:

1- ثمة رؤية أوسع لما يؤلف أو يشكل رأس المال، ثمة تأكيد وتركيز على دور وأهمية المعرفة (knowledge) بوصفها جزءا من رأس المال، أو ربما بوصفها عنصر إنتاج مستقل.

2-هناك رؤية أن وفورات إيجابية مهمة ترافق عملية النمو الاقتصادي.

3-إن النظريات الجدية متسقة مع المنافسة غير التامة imperfect competition أكثر منها مع المنافسة التامة.[3]

---

[1] بقلة براهيم، "آليات توزيع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تقود ومالية، 2009/2008، ص ص23 و، 24.

[2] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، مرجع سابق، ص ص30، 31.

[3] محمد صالح تركي القريشي،" علم اقتصاد التنمية"، مرجع سابق، ص ص101، 102.

صاغ رومار نموذجه كالتالي:

النموذج يحتوي على مؤسسة منفصلة عن بعضها البعض، أي أن لها نفس دالة الإنتاج من نوع كوب دوغلاسCobb Douglas[1]

$$y_{it} = (k_{it})^{1-B}(A_t l_{it})^{B} \dots\dots\dots\dots (1)$$

Yit انتاج المؤسسة (i) في الفترة (t)

l_{it} وk_{it} كمية العمل ورأس المال المستعمل من طرف كل مؤسسة.

Aرأس المال المرن أو المعرفة لكل المؤسسات والمرتبطة برأس المال الإجمالي $\sum K_t$

$$A = (A)^{1/B}\left(\sum k_{it}\right)^{a} \dots\dots\dots\dots (2)$$

ومنه تصبح المعادلة d كما يلي:

$$y_{it} = (k_{it})^{1-B}\left[(A)^{1/B}\left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)^{a} l_{it}\right]^{a} \dots\dots\dots\dots (3)$$

وفي حالة إذا ما كان العمل ورأس المال موزعين بحصص متساوية بين المؤسسات فالإنتاج الكلي المجمع للاقتصاد ككل هو:

$$\sum_{i=1}^{n} y_{it} = \left[\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right]^{1-B}\left[(A)^{1/B}\left(\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right)^{a}\sum l_{it}\right]^{a} \dots\dots\dots\dots (4)$$

والعلاقة (4) تصبح:

$$\sum_{i=1}^{n} y_{it} = A\left[\sum_{i=1}^{n} k_{it}\right]^{1-B+aB}\left[\sum_{i=1}^{n} l_{it}\right]^{B} \dots\dots\dots\dots (5)$$

[1]وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، مرجع سابق، ص ص31، 32.

نضع:

$$l_t = \sum_{i=1}^{n} l_{it} ، k_t = \sum_{i=1}^{n} k_{it} ، y_t = \sum_{i=1}^{n} y_{it}$$

فتصبح العلاقة (5) كما يلي:

$$y_t = A(K_t)^{1-B+a\,B}(l_t)^{\,B} \dots\dots\dots\dots (6)$$

ومنه فالمردودية الخاصة هي:

$$r_{it} = (1-B)(K_{it})^{-B}\ (A_t k_{it})\ B \dots\dots\dots\dots (7)$$

نقوم بتعويض A الموجودة في المعادلة (2) في المعادلة (7) نحصل على:

$$r_{it} = (1-B)A l_t^B\ k_t^{B(a-1)} \dots\dots\dots\dots (8)$$

والمردودية الاجتماعية تصبح كما يلي:

$$r_t = (1-B+aB)A l_t^B (k)^{B(a-1)} \dots\dots\dots\dots (9)$$

انطلاقا من المعادلتين (8) و(9) تظهر أن المردودية الخاصة اقل من الاجتماعية وهذا ما يفسر بالخارجية.

نقوم الآن بدراسة مشكل النمو من خلال المرور عبر تكوين هاملتون لدالة المنفعة

$$Max.U = \int_0^{\infty} \frac{c^{1-\sigma} - 1_e^{-pt}}{1-\sigma} dt \dots\dots\dots\dots\dots (10)$$

$$K^* = f(k) - c - (s+n)k$$

افترض أن عدد السكان ثابت و1= α منه.

$$f(k) = Akl^B \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (11)$$

$$K^* = f(k) - c - \delta k$$

δ: نسبة انخفاض رأس المال.

وحسب شروط هاملتون:

$$\mathrm{M} = \frac{c^{1-\sigma} e^{pt}}{1-\sigma} + \lambda\big(f(k)\big) - c - \delta k \dots\dots\dots\dots\dots (12)$$

وتستعمل تقنيات لمراقبة المثلى من اجل التعظيم داخل الزمن Inter temporelle، ونحصل على معدل النمو للمجتمع كما يلي:

$$^{\mathrm{g}}{}_0 = \frac{c^*}{c} = \sigma(Al^B - \delta - p) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (13)$$

ومعدل النمو لكل رأس مال هو:

$$\frac{k^*}{\mathrm{k}} = kl^B - \frac{c}{\mathrm{k}} - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots (14)$$

ونفس الطريقة تؤدينا إلى حساب معدل النمو غير الممركز وهو:[1]

$$^{\mathrm{g}}{}_e \frac{c^*}{\mathrm{c}} = \delta[1-B)Al^B - \delta - \mathrm{p}] \dots\dots\dots\dots\dots\dots (15)$$

يتضح أن $^{\mathrm{g}}{}_0 > {}^{\mathrm{g}}{}_e$ وهذا باعتبار أن الأعوان لا تأخذ بعين الاعتبار قراراتها الفردية الخارجية المتسببة من طرف مساهمة رأس المال الإجمالي.

2-4 نموذج لوكاس

يعتمد هذا النموذج على رأس المالي البشري كمصدر مهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث أن تراكمه يأخذ الشكل التالي:

$$h^* = \beta(1-\mu)h \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

[1] وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها"، مرجع سابق، ص ص32، 33.

حيث أن μ هي الزمن المسخر للعمل وأما $(1-\mu)$ فهو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وأما β فهي مقدار الفعالية، ومنه:[1]

$$\frac{h^*}{\mathrm{h}} = \beta(1-\mu) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة"Cobb–Douglas" وهي: $(Y = \mathrm{K}^{\beta}(hL)^{1-\beta})$

ويجتمع نموذج لوكاس كثيرا في بعض الخصائص مع نموذج سولو، وذلك في حال وضع التقدم التكنولوجي، أي أن رأس المال البشري في نموذج لوكاس يلعب نفس الدور الذي يلعبه التقدم التكنولوجي في نموذج سولو، غير أن لوكاس يقدم تفسيرا لنمو رأس المال البشري في نموذجه على عكس سولو الذي اعتبره ثابتا فحسب نموذج لوكاس كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين والتأهيل من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشري، وبالتالي زيادة النمو والعكس يحدث في حال إهمال التكوين والتعليم.[2]

3-4 نموذج Robert Barro 1990: ينتمي هذا النموذج هو الآخر لنماذج النمو الداخلي، حيث في مقال له عام 1990، جاء Barro بمصدر آخر للنمو الداخلي، وهو تدفق النفقات العامة (G) من طرف الدولة لتمويل المنشآت القاعدية، التي تساهم في رفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

واعتبر Barro أن هذه النفقات هي عبارة عن استثمار في سلعة اجتماعية وهذا يعني أن (G) تدخل في دالة الإنتاج لكل مؤسسة (I) وتعطى هذه الدالة كما يلي:

$$Y_i = A_i K_i^{1-a} N_i^{1-a} G^{-a} \dots\dots\dots\dots (1)\ a \in]0,1[$$

حيث:

$N_{i,}, K_{i,}, Y_{i,}$ على التوالي هي الإنتاج، مخزون رأس المال الخاص والعمل للمؤسسة (i)؛

A مستوى التقدم التكنولوجي (ثابت)؛

[1] كبداني سيد أحمد، "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية"، مرجع سابق 2013، ص55.

[2] الوليد قسوم ميساوي، "أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993"، مرجع سابق، ص70.

$a-1$ مرونة الإنتاج.

وإذا اعتبرنا أن كل المؤسسات متماثلة يمكن كتابة دالة الإنتاج الاجتماعية بالصيغة التالية:

$$Y = AK^{a}N^{1-a}G^{1-a} \dots\dots\dots\dots (2)$$

الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، ورأس المال العام يسمح بالمحافظة على الإنتاجية الحدية عن طريق التراكم.

ويقول Barro أن النفقات العامة (G) تمول عن طريق الضريبة بمعدل (T) (ثابتة عبر الزمن) تفرض على كل المداخيل $T = tY$، وتوازن الميزانية يكون محقق دائما $T = G$.[1]

وتتكون النفقات العامة مع السلع النهائية، حيث أن (t) تكون جزء من الإنتاج النهائي المأخوذ من طرف الدولة، وتستعمل العائلات جزء الباقي من الدخل في الادخار، حيث التراكم في رأس المال يأخذ الصيغة:

$$\overline{\dot{K}} = s(1-t)Y - \delta\overline{K} \dots\dots\dots\dots (3)$$

وبالتالي معادلة الإنتاج الإجمالي تتحدد باستبدال G بـ tY:

$$Y = AK^{a}N^{1-a}(tK)^{1-a} \dots\dots\dots\dots (4)$$

أو:

$$Y = t^{\frac{1-a}{a}}A^{\frac{1}{a}}KN^{\frac{1-a}{a}} \dots\dots\dots\dots (5)$$

حيث t, N, A ثوابت.

في غياب النمو الديمغرافي، المعادلتين (4) و(5) تسمحان بكتابة معدل النمو لمخزون رأس المال كالتالي:

$$^{g}_{k} = \frac{\dot{K}}{K} = s(1-t)\frac{Y}{K} - \delta = s(1-t)t^{\frac{1-a}{a}}A^{\frac{1}{a}}N^{\frac{1-a}{a}} - \delta \dots\dots\dots\dots (6)$$

[1] بناني فتيحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008، ص57.

ومما يمكن ملاحظته أن معدل نمو الاقتصاد مرتبطة بطريقة غير منتظمة، بمعدل الضريبة المفروضة من طرف الدولة.[1]

[1] بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص58.

خلاصة الفصل:

نظرا لتوسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، وتكمن أهمية النفقات العامة في كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية من أجل تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي.

من خلال هذا الفصل قامت الدراسة بتلخيص أهم المفاهيم النظرية للنفقات العامة والنمو الاقتصادي التي توضح دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي.

يتضح لنا من خلال هذا الفصل أن النفقات العامة تلعب دورا ملحوظا في إطار النشاط المالي للدولة في المجتمعات المختلفة، إذ تتحمل الدولة في هذه المجتمعات مسؤولية إحداث التغيرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، كما يعتبر تحليل مختلف النظريات والنماذج للنمو الاقتصادي أمرا في غاية الأهمية لتواجد الدولة في الحياة الاقتصادية.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية و قياسية للعلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي

"الجزائر خلال الفترة 2000-2019

تمهيد

بعد الدراسة النظرية للنفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الفصل الأول، نسعى من خلال هذا الفصل تحليل تطور النفقات العمومية وتحليل تطور النمو الاقتصادي، ودراسة العلاقة بينهما من خلال الدراسة القياسية، حيث سنقوم بجمع البيانات الزمنية لمتغيرات الدراسة، ومعالجتها وتحليلها بالاعتماد على الطرق الإحصائية المناسبة.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: دراسة تحليلية للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

المبحث الأول: دراسة تحليلية للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

تعتبر النفقات العمومية إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية و الاجتماعية، و مع تطور دور الدولة في نشاطها الاقتصادي أدى إلى زيادة حجم النفقات، و تعتبر السياسات الاقتصادية المنيعة من أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي حيث أن ارتفاع معدلات النمو يشير إلى تحسن المستوى المعيشي، و لذلك قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول سنتطرق فيه إلى تحليل تطور النفقات العمومية، أما المطلب الثاني سنتطرق فيه إلى تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

المطلب الأول : تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) :

في هذا المطلب سنحاول عرض تطور النفقات العمومية في الجزائر بشقيها نفقات التسيير و نفقات التجهيز , و كذا تطور النفقات العمومية حسب كل قطاع.

أولا: تحليل تطور إجمالي النفقات العمومية:

عرفت النفقات العمومية خلال فترة الدراسة تزايدا مستمرا، حيث نلاحظ أنها تتزايد من سنة إلى أخرى، حيث يرتبط تطور معدل نمو النفقات العمومية بالتطورات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي شهدتها الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-1) : تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019:

الوحدة : مليار دج.

السنوات	النفقات العمومية	نسبة التطور %
2000	1178	
2001	1321	12.13
2002	1550	17.33
2003	1639	5.74
2004	1888	15.19
2005	2052	8.68
2006	2453	19.54
2007	3108	26.70
2008	4191	34.84
2009	4274	1.98
2010	4466	4.49
2011	5853	31.05
2012	7058	20.58
2013	6024	- 14.65
2014	6995	16.11
2015	7656	9.44
2016	7383	- 3.56
2017	7282	- 1.36
2018	7732	6.17
2019	7741	0.11

المصدر: بالاعتماد على المؤشرات المالية، وزارة المالية الجزائرية، WWW.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2023/04/29

و المنحنى التالي يبين تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2019)

الشكل (2-1): منحنى بياني يمثل تطور النفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

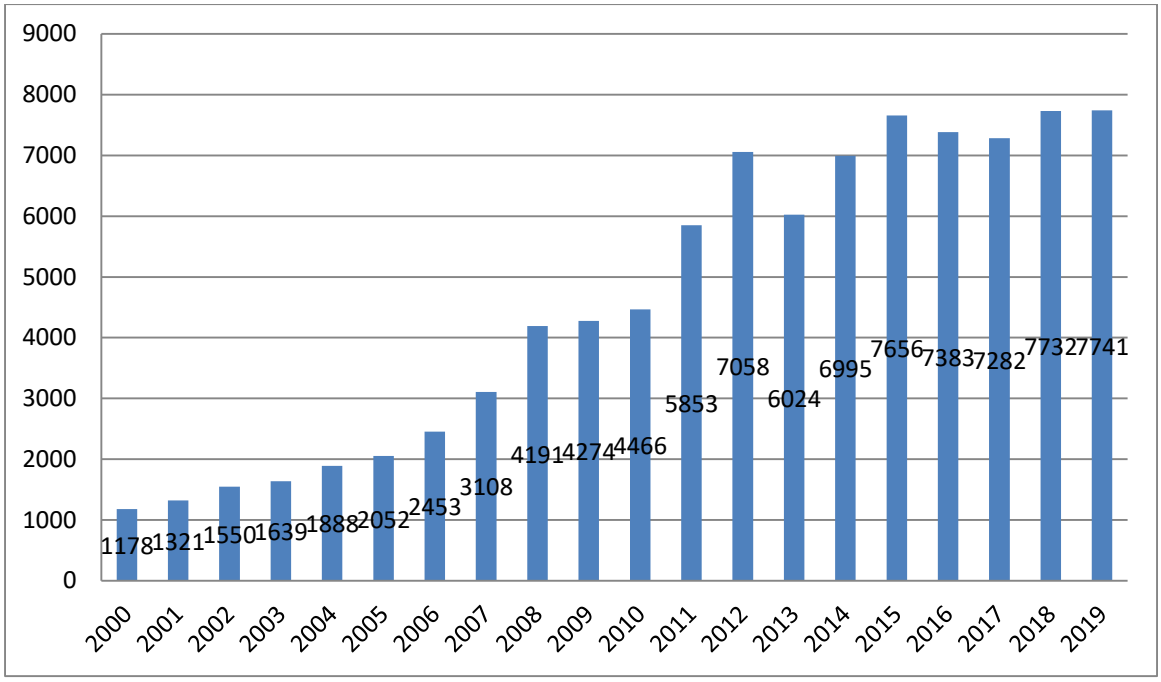

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (2-1).

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النفقات العمومية في تطور ملحوظ خلال هذه الفترة غير أن الزيادة في النفقات تختلف من سنة إلى أخرى، فهي متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث انتقلت نسبة الإنفاق من 1176 مليار دج سنة 2000 إلى 7058 مليار دج سنة 2012، بسبب ارتفاع مداخيل النفط، وبسبب ارتفاع نفقات التسيير، لكن في سنة 2013 انخفضت النفقات العمومية حيث بلغت 6024 مليار دج، وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول في هذه السنة، ثم ارتفعت سنة 2015 حيث بلغت 7656 مليار دج ، لتعود للانخفاض مجددا سنة 2016 حيث بلغت 7383 مليار دج ، وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط، لتعود مجددا للارتفاع سنتي 2018 و2019 لتبلغ حوالي 7732مليار دج، ويمكن القول أن النفقات العمومية ازدادت خلال هذه الفترة نظرا لتطبيق برامج الإنفاق العمومي وذلك من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي .

ثانيا : تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز:

- يصنف المشرع الجزائري النفقات العمومية إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، و يمكن تعريفهما كما يلي :

* يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب .....إلخ.

تجمع نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

الباب الأول : أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات.

الباب الثاني : تخصيصات السلطات العمومية .

الباب الثالث : النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

الباب الرابع : التدخلات العمومية.[1]

أما نفقات التجهيز فيقصد بها النفقات الرأسمالية التي ينتج عنها تكوين رؤوس أموال عينية وفق المخططات الإنمائية، توزع وتقسم نفقات الاستثمار بين القطاعات وفق الاعتمادات المفتوحة في قانون المالية، وقسمت إلى ثلاثة أبواب:

الباب الأول : الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

الباب الثاني : إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

الباب الثالث : باقي النفقات المكونة لرأس مال عمومي [2]

الجدول رقم (2-2) : تطور ميزانيتي التسيير و التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

الوحدة : مليار دج.

السنوات	ميزانية التسيير	ميزانية التجهيز
2000	856.100	4123.5
2001	963.633	4227.1
2002	1097.716	4522.8
2003	1122.761	5247.5
2004	1250.894	6150.4
2005	1245.132	7563.6

[1] – محرزي مجمد عباس, اقتصاديات المالية العامة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, الطبعة الثالثة 20081452.2, ص ص 66, 67.

[2]– مكي عمارية, أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر, دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017 , أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص تحليل إقتصادي و تقنيات كمية, قسم العلوم الإقتصادية, جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم، 2018-2019، ص ص 83, 84.

2006	1437.870	8520.6
2007	1674.031	9306.2
2008	2217.775	11043.7
2009	2300.023	9968
2010	2659.000	11991.6
2011	3879.200	14526.2
2012	4782.600	16208.6
2013	4131.600	16643.8
2014	4494.300	17228.6
2015	4617.000	16712.7
2016	4591.400	17514.6
2017	4677.200	18594.1
2018	4813.700	20189.6
2019	4895.200	20501.0

المصدر : بالاعتماد على المؤشرات المالية، وزارة المالية الجزائرية، WWW.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2023/04/29.

الشكل رقم (2-2): منحنى يمثل تغيرات في كل من نفقات التسيير و التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

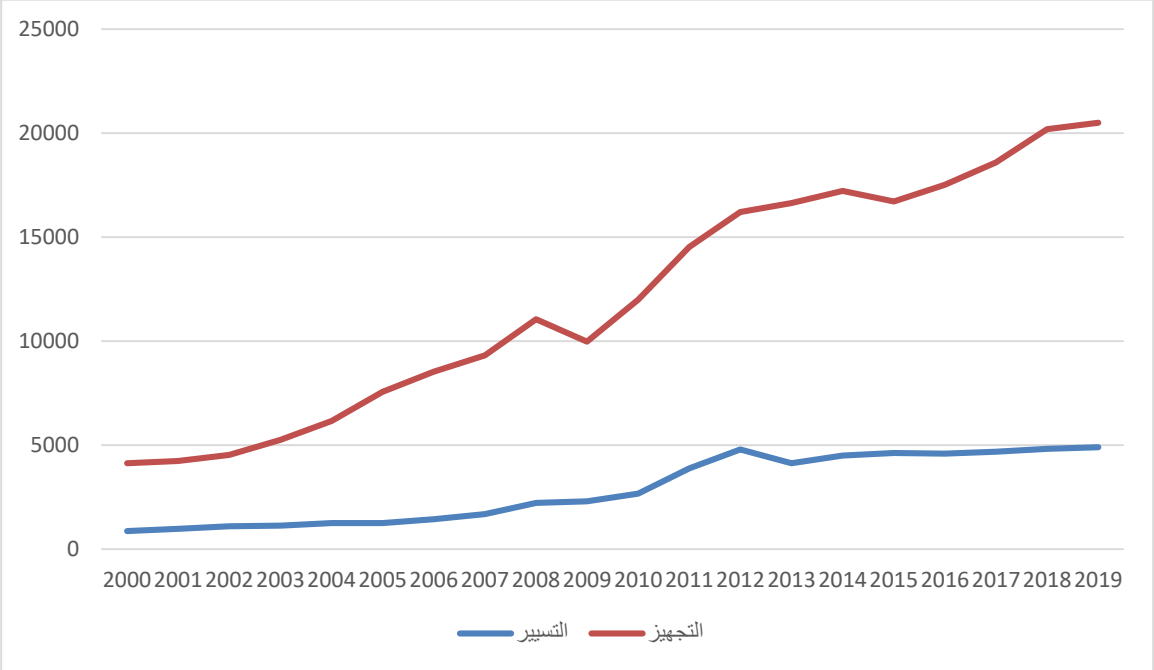

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (2-2).

- نلاحظ من خلال الجدول أن نفقات التسيير تتجاوز نفقات التجهيز، بالرغم من الارتفاع الذي عرفته نفقات التجهيز خلال الفترة (2006-2010)، لتعود نفقات التسيير سنة 2011 تتجاوز نفقات التجهيز بنسبة بسيطة، ويمكن القول أن الزيادة في نفقات التسيير تعكس الزيادة في النفقات العمومية حيث كانت في سنة 2000 تقدر 856 مليار دج إلى أن وصلت 4782 مليار دج سنة 2019.

أما نفقات التجهيز نلاحظ أنها تتدحرج بين الارتفاع و الانخفاض خلال الفترة 2000-2019 وهذا راجع لعدة أسباب منها عدم كفاءة البرامج الاستثمارية.

ثالثا : تحليل تطور نفقات العمومية حسب القطاعات :

إن الجزائر وكغيرها من البلدان، قامت بتشخيص مجهودات من أجل تدعيم القطاعات الاجتماعية من خلال سياسة الإنفاق العام، وذلك لتحقيق التنمية البشرية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية، وذلك خصصنا هذه الدراسة لتحليل تطور النفقات العمومية في كل من قطاع التعليم العالي، التربية و التعليم و قطاع الصحة.

3-1- تطور النفقات العمومية على قطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

مما لا شك فيه أن التعليم العالي من زاوية إقتصادية يلعب دورا مهما في زيادة معدلات النمو والتنمية، وكذا لما يشكله من ضغط على الميزانية العامة للدولة، إذ يعتبر الإنفاق عليه مؤشرا حيويا لقياس دور الدولة الاجتماعي.

لذلك تهدف الدراسة إلى تحليل واقع الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر[1] خلال الفترة الممتدة بين (2000-2019).

الجدول رقم (2-3) يوضح تطور ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019:

السنوات	الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم العالي	ميزانية الدولة	حصة الإنفاق%
2000	703.07783	830.084800	% 4.66
2001	471.22250	948.760000	% 4.96
2002	587.43195	1053.366167	% 5.57
2003	682.82507	1141.685900	% 5.98
2004	649.70926	1200.0000000	% 5.54
2005	786.71380	1255.273000	% 6.26
2006	856.69925	1439.548832	% 5.95
2007	1044.49439	1652.698265	% 6.31
2008	1183.06406	2017.969196	% 5.86
2009	1546.32798	2593.741485	% 5.96
2010	8380.24371	2837.999823	% 6.11
2011	2128.30565	3434.306634	% 6.19
2012	7173.91827	4608.250475	% 6.01

[1]- خواثرة سعيدة , الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 (واقع و تحديات), مجلة الإستراتيجية والتنمية, المجلد 09 , العدد : / 03 مكرر (الجزء الثاني) / 2019, ص 75.

2013	2645.82513	4335.614484	% 6.10
2014	2707.42002	4714.452366	% 5.74
2015	3003.33642	4972.278494	% 6.04
2016	3121.45998	4807.332000	% 6.49
2017	3107.91629	4591.841961	% 6.76
2018	3133.36878	4584.462233	% 6.83
2019	3173.36878	4954.476536	% 6.41

المصدر: القوانين المالية الجزائرية للفترة 2000-2019.

الشكل رقم(2-3): يوضح نسبة الإنفاق العام على التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

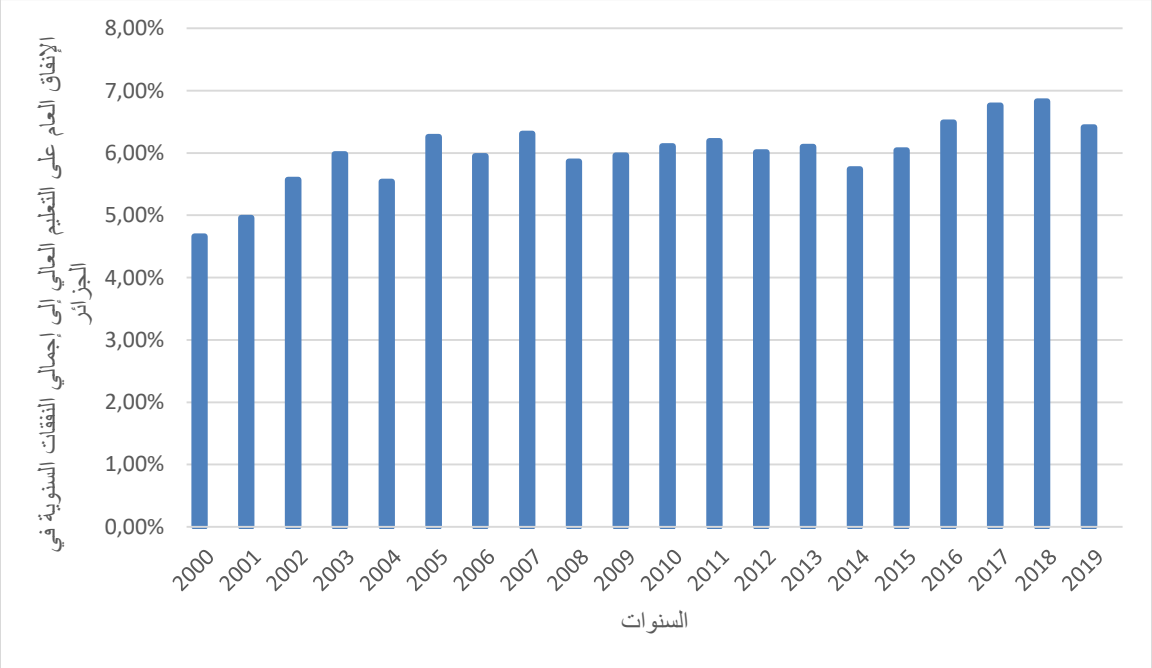

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (2-3).

- من خلال الجدول نلاحظ أن الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي في ارتفاع مستمر منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2019، حيث يتبين أن نسبة الإنفاق العام على قطاع التعليم العالي تتراوح ما بين 4 % سجلت في سنة 2000 و نسبة 6.83 % سجلت سنة 2018، حيث ارتفع حجم المخصصات المالية لقطاع

التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2006 سجلت 5.95 %، ثم بدأت في الانخفاض سنة 2007 وسنة 2008 بنسبة 5.86 % بسبب الظروف الصعبة التي ميزت الاقتصاد العالمي وبسبب نقص في الإيرادات، وفي سنة 2009 عرف قطاع التعليم العالي زيادة مستمرة في النفقات المخصصة له إلى غاية سنة 2013 بنسبة 6.10 %، أما في سنة 2014 سجلت انخفاض طفيف في حجم النفقات بنسبة 5.74 %، ثم يتواصل الارتفاع إلى غاية سنة 2018 بنسبة 6.83 % والتي تعتبر أعلى نسبة إنفاق على التعليم العالي إلى إجمالي النفقات السنوية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2019.

و بالرغم من هذا الارتفاع تعد نسبة الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم العالي من أضعف الميزانيات المالية من قبل الدول المتقدمة.

3-2- تطور نفقات العمومية على قطاع التربية و التعليم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

أولت الجزائر اهتماما كبيرا لقطاع التعليم، إذ لا تخلوا أجنداتها السياسية دون أن تتخللها قضايا التعليم على رأس أولوياتها، خاصة بعد إدراك أن للتعليم انعكسات مباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدولة، هذا ما ألزم السلطات العمومية بتخصيص مبالغ مالية معتبرة من ميزانيتها لتمويل القطاع ولتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المتعلمين.[1]

الجدول رقم(2-4) : تطور نفقات قطاع التربية والتعليم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

:الوحدة: مليار دج.

السنة	ميزانية التربية الوطنية	إجمالي النفقات السنوية	نسبة الإنفاق %
2000	135.819967	830.084800	16.36
2001	153.248773	948.760000	16.15
2002	158.109316	1053.366167	15.00
2003	186.105928	1141.685900	16.30
2004	186.620872	1200.000000	15.55

[1]- كرمين سميرة, تقييم سياسات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم و التربية في الجزائر, مجلة الحكومة, المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة، المجلد: 03، العدد : 02 (2021) ص 182.

2005	216.908890	1255.273000	17.27
2006	222.455012	1439.548832	15.45
2007	268.969543	1652.698265	16.27
2008	280.543953	2017.969196	13.90
2009	378.552936	2593.741485	14.22
2010	390.566167	2837.999823	13.76
2011	569.317554	3434.306634	16.57
2012	544.383508	4608.250475	12.63
2013	628.664041	4335.614484	14.49
2014	696.810413	4714.452366	14.78
2015	746.643907	4972.278494	15.01
2016	764.052396	4807.332000	15.89
2017	746.267095	4591.841961	16.25
2018	709.649926	4584.462233	15.47
2019	709.558540	4954.476536	14.32

المصدر: قوانين المالية الجزائرية: 2000-2019, الصادرة بالجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: 2000-2019.

والشكل رقم (2-4) أدناه يعكس بوضوح تلك التغيرات.

الشكل رقم (2-4): يوضح نسبة الإنفاق على قطاع التربية والتعليم من إجمالي النفقات السنوية في الجزائر خلال الفترة : 2000 – 2019.

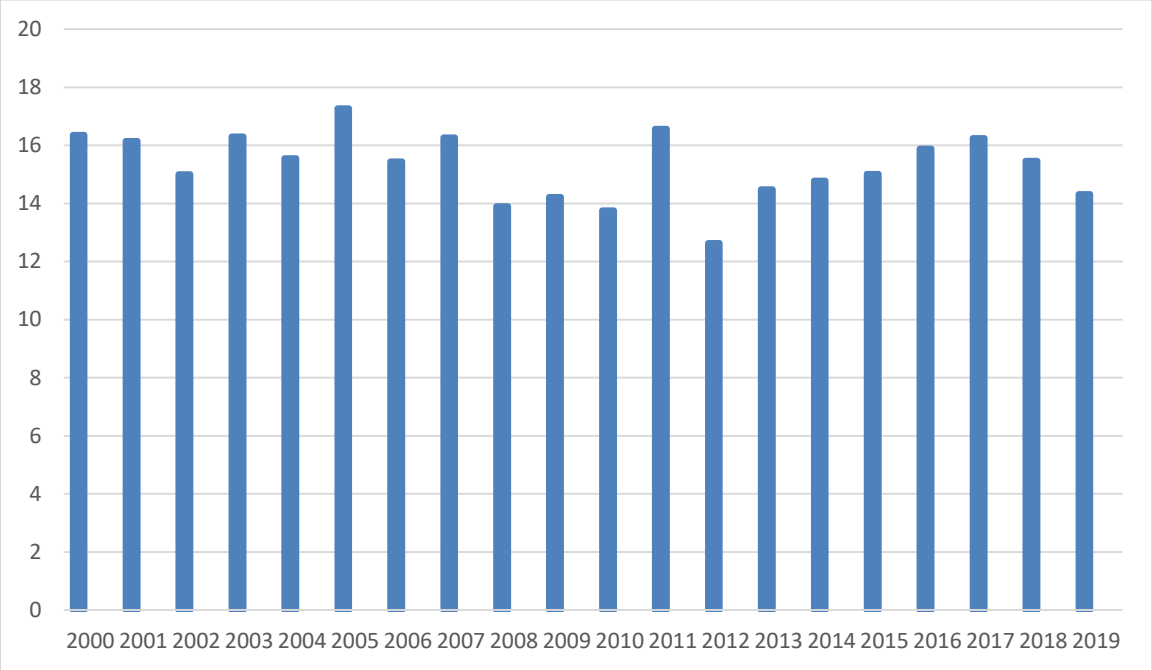

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم (2-4).

- من خلال الجدول يتضح لنا أن نسبة الإنفاق على قطاع التربية والتعليم من إجمالي النفقات السنوية هي متواضعة ومتذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث إرتفعت ميزانية التربية والتعليم من قرابة 135 مليار دينار في سنة 2000 إلى 764 مليار دينار سنة 2016 ثم انخفضت إلى 709 مليار دينار سنة 2019.

ورغم ذلك تبقى نسبة المخصصات المالية لقطاع التربية والتعليم إلى إجمالي النفقات السنوية في الجزائر غير معتبرة أو تعد من أضعف الميزانيات المالية المخصصة لهذا القطاع مقارنة مع الدول المتقدمة وبعض الدول النامية.

كما يمكننا القول أن نسبة الإنفاق على قطاع التربية والتعليم من إجمالي المنفقات السنوية خلال الفترة 2000 – 2019 تتدحرج بين الارتفاع و الانخفاض، حيث تتراوح نسبة الإنفاق ما بين نسبة 12.63 % سجلت في سنة 2012 ونسبة 17.27 % سجلت سنة 2005، وهذا بسبب الركود الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد الجزائري وانخفاض الإيرادات الحكومية.

3-3- تطور نفقات العمومية على قطاع الصحة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

إن الإنفاق العام على قطاع الصحة يحدد بدرجة كبيرة شكل ونوعية الخدمات الصحية، ذلك أن الإنفاق على قطاع الصحة يشمل بالإضافة إلى الإنفاق على الخدمات الصحية الإنفاق أو الاستثمار في خدمات الرعاية الصحية.

وإدراكا لأهمية الإنفاق في قطاع الصحة، فقد خصصت الجزائر مبالغ مالية معتبرة لهذا القطاع.

و الجدول الموالي يوضح تطور ميزانية قطاع الصحة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2019:

الجدول رقم (2-5) : تطور ميزانية الصحة والميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دج.

السنوات	ميزانية الصحة	ميزانية الدولة	نسبة الإنفاق%
2000	351.43906	830.084800	4.23
2001	457.47615	948.760000	4.82
2002	491.17107	1053.366167	4.66
2003	607.31718	1141.685900	5.31
2004	637.70452	1200.000000	5.31
2005	632.82262	1255.273000	5.04
2006	703.37276	1439.548832	4.88
2007	1102.63858	1652.698265	6.67
2008	1292.01251	2017.969196	6.4
2009	1783.22829	2593.741485	6.87
2010	1950.11838	2837.999823	6.87
2011	2278.59541	3434.306634	6.63
2012	4049.45348	4608.250475	9.39
2013	3069.25642	4335.614484	7.07
2014	3659.46753	4714.452366	7.76
2015	3819.72062	4972.278494	7.68
2016	3794.07269	4807.332000	7.89
2017	3890.739216	4591.841961	8.47

2018	3953.23373	4584.462233	8.62
2019	3989.70409	4954.476536	8.05

المصدر: قوانين المالية 2000-2019.

والشكل التالي يعكس هذه التغيرات:

الشكل رقم(2-5): تغيرات النفقات العمومية على قطاع الصحة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

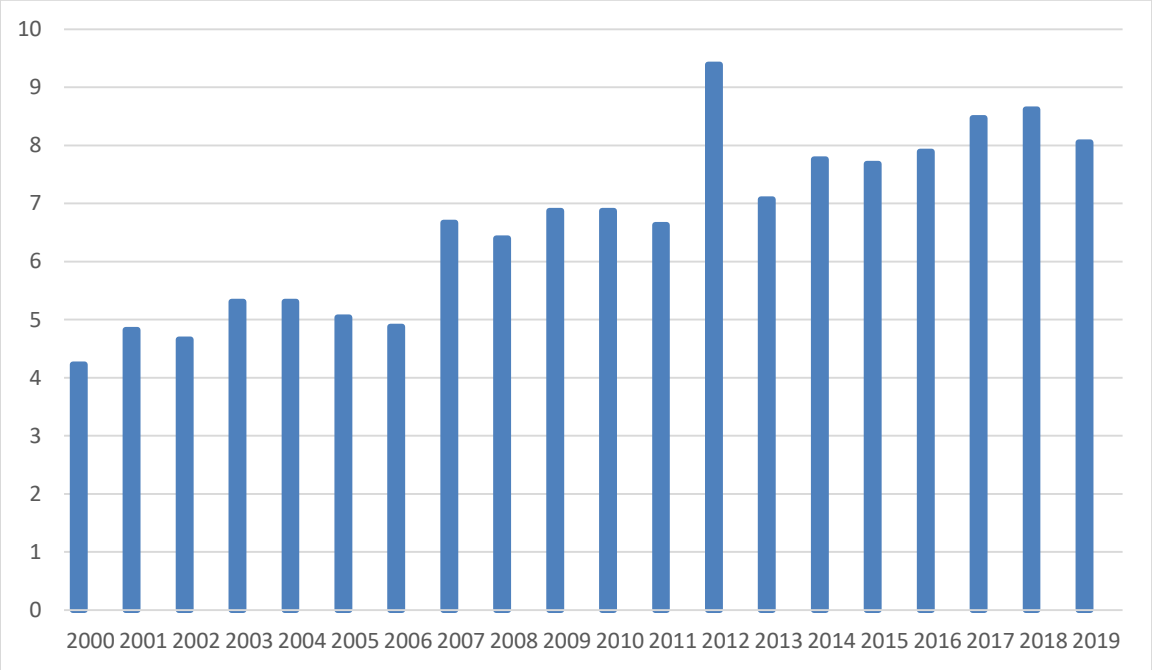

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الجدول رقم (2-5).

- من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الإنفاق على قطاع الصحة قد عرفت استقرار خلال الفترة (2000 - 2005) بنسبة تتراوح ما بين 4 % و 5 %، وبعد ذلك بدأت النفقات الصحية في الارتفاع بأكبر نسبة حيث بلغت ذروتها سنة 2012 بنسبة 9.39 % وقد استمرت هذه الزيادة من سنة إلى أخرى لتتعدى 398 مليار دج سنة 2019.

وعموما يمكننا القول أن نسبة النفقات الصحية متواضعة ولكنها تعد ضعيفة وغير كافية بالمقارنة مع بعض الدول النامية، ولا يمكن تفسير هذا الضعف بانخفاض حجم المخصصات المالية للقطاع، لأن في الفترة الأخيرة قد عرفت الجزائر وفرة مالية كبيرة.

الشكل(2-6): ميزانيات التعليم العليم، الصحة والتربية والتعليم في الجزائر في الفترة الممتدة بين (2000-2019):

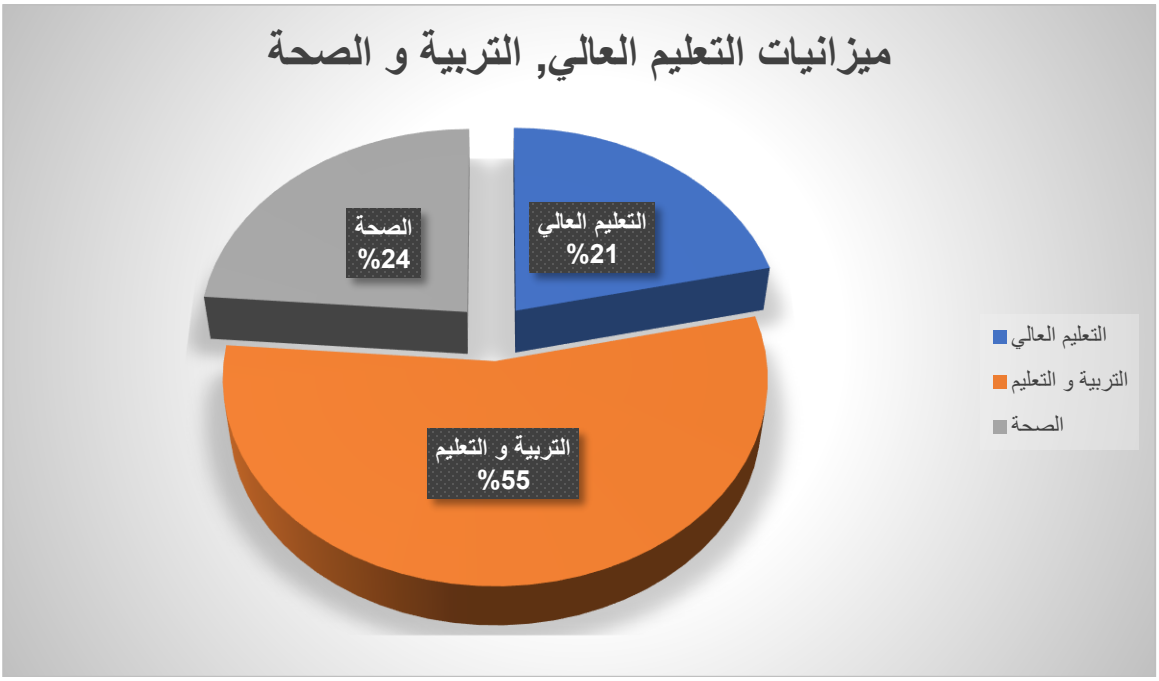

المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا إلى الجداول (03-04-05).

المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

سيتم التطرق إلى تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي و التي تتمثل في معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، معدل التضخم، ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (2000-2019).

2-1 تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2000 إلى 2019):

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الأساسية التي تدل على الاستقرار الاقتصادي، كما يعرف بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات لدولة ما في فترة معينة من الزمن.

والجدول التالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019:

جدول رقم(2-6): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	معدل نمو PIB
2000	2.4	
2001	2.7	0.025
2002	4.7	0.069
2003	6.8	0.16
2004	5.2	0.17
2005	5.1	0.22
2006	2	0.12
2007	3	0.09
2008	2.4	0.18
2009	2.4	-0.09
2010	3.6	0.20
2011	2.9	0.21
2012	3.4	0.11
2013	2.8	0.026
2014	3.8	0.035
2015	3.76	-0.02
2016	3.3	0.04
2017	1.7	0.06
2018	1.4	0.08
2019	0.8	0.015

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل رقم(2-7): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

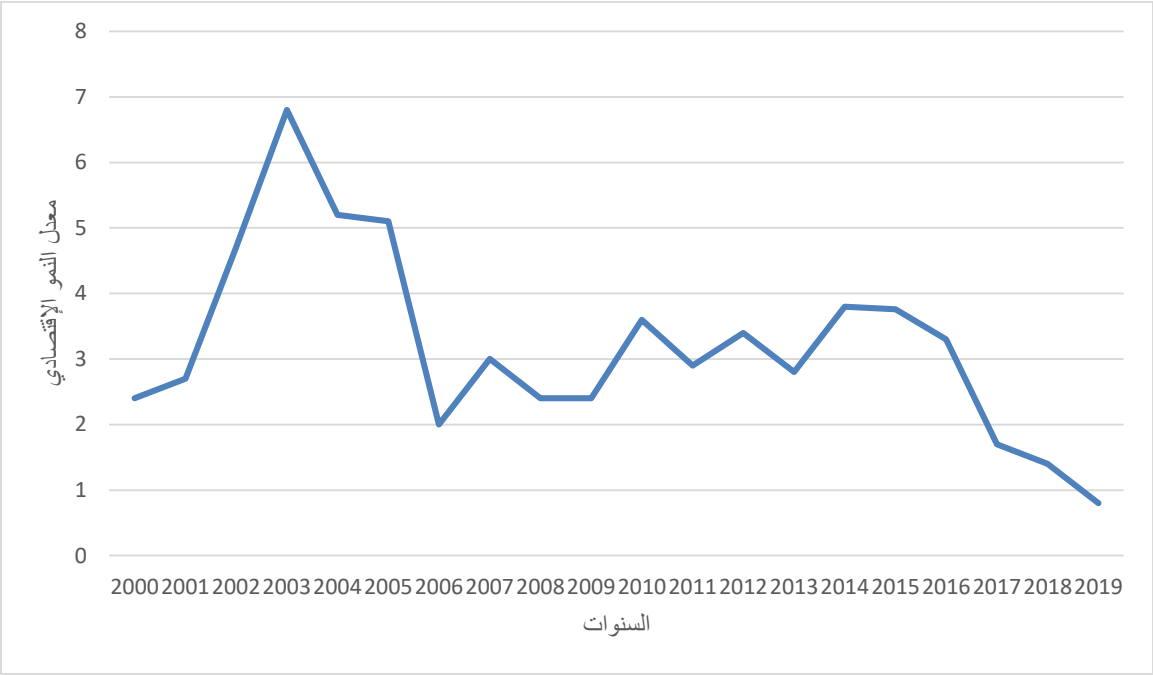

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (2-6).

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 2.7% سنة 2001 إلى 5.2% سنة 2004 و حقق أعلى معدل نمو اقتصادي سنة 2003 بمعدل 6.8% وهذه المعدلات لم تتحقق لمدة طويلة ويرجع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية دور كبير في تحقيق هذه المعدلات وكذلك نلاحظ انخفاض مستمر حيث إنتقل من 5.1% سنة 2005 إلى 2.4% سنة 2009، ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008، ثم نلاحظ ارتفاع معدل النمو سنة 2010 بنسبة 3.6% مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بسبب تحسن نمو قطاع المحروقات، وكما تراجعت مرة أخرى المحروقات في سنة 2011 مما انعكس على معدل النمو الذي انخفض بنسبة 2.9% رغم أنه انخفاض طفيف، وفي سنة 2012 سجل معدل النمو الاقتصادي حيث بلغ 3.4% بسبب سياسة الإنعاش المتبعة من طرف الدولة، وفي سنة 2013 تراجع ليسجل نفس النسبة تقريبا التي سجلت سنة 2011 المقدرة ب 2.8% بسبب تراجع النمو في قطاع المحروقات واستقرار النمو خارج قطاع المحروقات، كما نلاحظ في سنة 2014 استمرار في الزيادة المتذبذبة حيث بلغ 3.8% و نلاحظ في سنة 2015 بزيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 3.76% و ذلك راجع إلى استقرار النمو خارج قطاع المحروقات الذي تميز بزيادة هامشية في النمو مقارنة بصادرات المحروقات، 2016 سجل نموا ضعيفا غير متوقع لا يكفي لمواجهة المتغيرات الاقتصادية وحتى الاجتماعية قدر ب 3.3% وفي سنة 2017 تبنت الحكومة ظبط أوضاع المالية العامة لاحتواء عجز الميزانية، ونتيجة

ذلك تباطأ النمو لاحقا ليصل إلى 1.4%, و 0.8% خلال سنة 2019 مقابل 1.4% سنة 2018 حسبما أشارت إليه المعطيات الموحدة للديوان الوطني للإحصائيات.

2-2 تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

تعتبر مشكلة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري منذ عقود، مما أثر ذلك على النشاط الاقتصادي والأوضاع الاجتماعية، ورغم التدابير التي اتبعتها السياسة النقدية والتي أدت إلى حصول استقرار في معدلات التضخم وأحيانا انخفاضها خلال الفترة 2000-2019.

والجدول التالي يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2000-2019:

الجدول رقم(2-7): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2019):

السنوات	معدل التضخم
2000	0.3
2001	4.2
2002	1.43
2003	4.25
2004	3.96
2005	1.38
2006	2.30
2007	3.67
2008	4.85
2009	5.74
2010	3.9
2011	4.52
2012	8.89
2013	3.25
2014	2.91
2015	4.78
2016	6.39

2017	5.59
2018	4.27
2019	1.95

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS و التوقيت16:05 2023/03/05.

الشكل رقم (2-8) : تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2019):

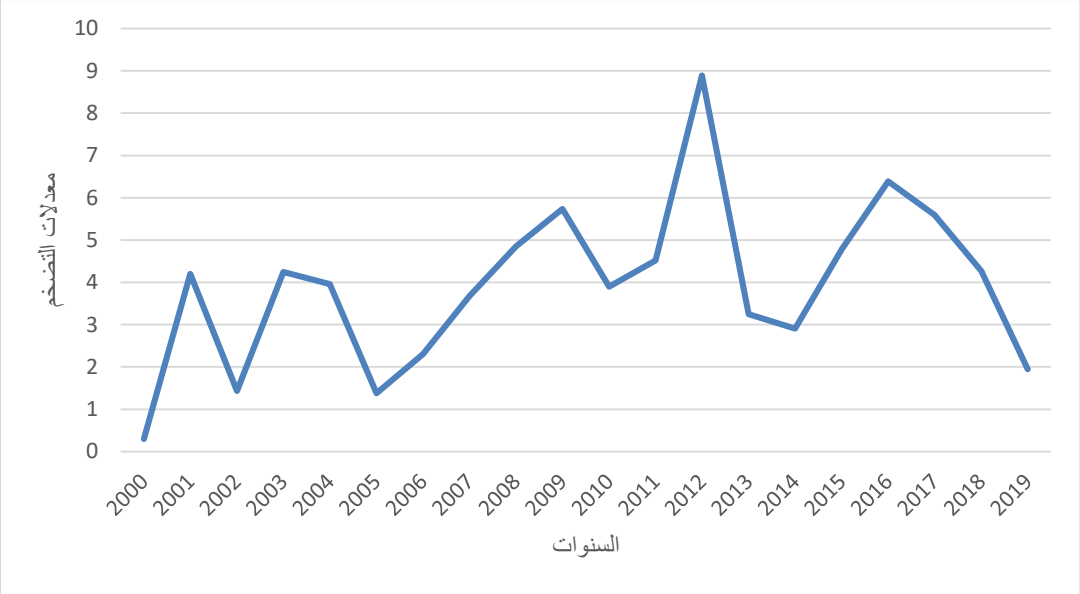

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم (2-7)

من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ معدل التضخم في الجزائر بعد نهاية فترة الإصلاحات التابعة للصندوق النقدي الدولي، تتراوح بين 0.3% سنة 2000 كأدنى قيمة لها و5.7% سنة 2009، يعود هذا الانخفاض 0.3% إلى السياسة الحذرة التي انتهجتها الحكومة من جهة وأثر ارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى، أما الارتفاع المسجل سنة 2009، فيعود إلى الزيادات الهائلة التي شهدتها أسعار العديد من المواد الأساسية، وهي راجعة جزئيا إلى نقص الإنتاجية، وتفاقم ما يسمى ب"التضخم المستورد" الذي يعكس ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية على السوق الوطنية، وقد سمح التحكم في معدل التضخم من تفعيل الاقتصاد بشكل جيد، وهذا ما تجسد من خلال ارتفاع معدلات النمو خلال هذه الفترة، فقد كان متوسط معدل النمو للفترة (1999-2010) يقدر ب 3.86%، وقد ساهم في عودة معدلات النمو للارتفاع انطلاق برنامج الإنعاش

الاقتصادي ثم تلاه برنامج دعم النمو الاقتصادي،[1]وسجلت معدلات التضخم ارتفاعا من 3.9% سنة 2010 إلى 5.59% سنة 2017 حيث سجل أعلى نسبة سنة 2012 ب 8.89% ويرجع هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية ب 12.22% ومجموعة مواد أخرى ب 13.42% ومجموعة الملابس و الأحذية 5.77%، كما أن ارتفاع التضخم لسنة 2016 كان نتيجة ارتفاع أسعار الملابس والأحذية ب 13.74% وأسعار النقل والاتصال بنسبة 11.74% وأسعار مواد متنوعة ب 10.80% في حين سجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا طفيفا 3.39%، أما سنة 2017 فبلغ معدل التضخم 5.59%، وكان هذا التراجع ناتجا عن انخفاض أسعار مجموعة التربية والثقافة والنشاطات، أما سنة 2018 انخفض معدل التضخم بنسبة 4.27% وسنة 2019 بمعدل 1.95%، حيث عرفت فترة 2000-2019 تذبذبا كبيرا في معدلات التضخم تميز بارتفاع نسبي خاصة في فترة 2012 نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، وهذا ما سبب عجز كبير أثر على القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار للمواد الأساسية مما يفسر ارتفاع في الفجوة التضخمية.[2]

2-3 تحليل تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2019:

تعد ظاهرة البطالة الأكثر اهتماما والشغل الشاغل في الجزائر والتي تحاول بكل الطرق ووضع برامج للتقليل منها وذلك لانعكاساتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما شهدت الجزائر ارتفاع معدل النمو السكاني مما نتج عنه ارتفاع عدد العاطلين عن العمل نتيجة الوضعية الاقتصادية التي عاشها الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم(2-8): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

السنوات	معدل البطالة
2000	28.89
2001	27.3
2002	25.66
2003	23.7
2004	17.7

[1]- عمر مؤذن. تغير سعر الصرف الدينار الجزائري و أثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين [1990-2010] رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و مالية دولية, جامعة الدكتور يحي فارس المدية، ص 199.

[2] - دحماني و اخرون" تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 مجلة الإبداع, المجلد العاشر, العدد الأول ديسمبر 2020 ص 197.

2005	15.3
2006	12.3
2007	13.8
2008	11.3
2009	10.2
2010	10
2011	10
2012	11
2013	9.8
2014	10.8
2015	11.3
2016	11.6
2017	12.1
2018	11.7
2019	11.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS وتصفح موقع WWW.ONS.DZ التوقيت 16:35 .2023/03/05

الشكل رقم(2-9) :تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

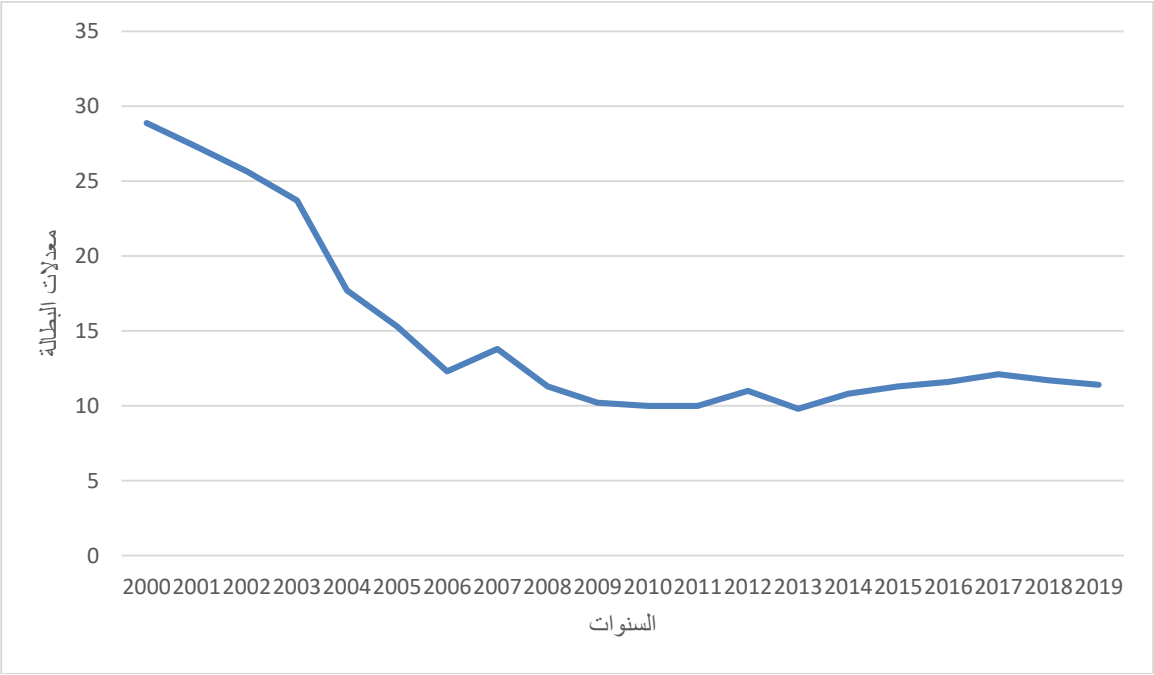

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم(2-8).

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى أعلاه أنه يمكن تحليل معدلات البطالة في الجزائر حيث نلاحظ في الفترة 2000 إلى 2019، قد سجلت معدلات البطالة تراجعا محسوسا وانتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج الفترة السابقة، حيث نجد سنة 2000 معدل البطالة بلغ 28.89% لينخفض سنة 2004 إلى 15.3% أي حوالي 1.672 مليون عاطل عن العمل، وكما نلاحظ في فترة 2005- 2006 تراجع في معدلات البطالة بنسبة كبيرة وهذا راجع لظهور الأزمة المالية، وانخفضت في فترة 2008 - 2009 نتيجة علاج مشاكل الأزمة وتوفير مناصب العمل، كما نلاحظ في فترة 2010 -2014 وفي هذه الفترة تم وضع برامج التنمية الخماسية حيث أن معدل البطالة كان في حال الثبات النسبي في 2010 و 2011 حيث بلغ معدل البطالة إلى 10%، أما في سنة 2012 فقد وصل إلى نسبة 11%، ثم تراجع في سنة 2013 إلى 9.8% ، كما نلاحظ أنه في سنة 2014 ارتفع بنسبة قليلة بلغت 10.8%، وفي فترة 2016 - 2017 نلاحظ ارتفاع معدل البطالة إلى 11.6% ليصل إلى 12.1% وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول، ثم نلاحظ انخفاض معدل البطالة حيث بلغت في سنة 2018 ب 11.7% ثم انخفضت بنسبة طفيفة ب 0.3% في سنة 2019، وذلك راجع لانخفاض محسوس لدى الرجال، حسبما علمته واجهة من الديوان الوطني للإحصائيات.

2-4 تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2019:

يعد رصيد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس، لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية وتزدوج فيها الدائنة والمديونية، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال، ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة، والجدول التالي يوضح تطور وضعية رصيد ميزان المدفوعات في فترة 2000-2019.

الجدول رقم(2-9) تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

الوحدة: مليار دولار

السنوات	معدل ميزان المدفوعات
2000	5.75
2001	6.19
2002	3.65
2003	7.47
2004	9.25
2005	16.94
2006	17.73
2007	29.55
2008	36.99
2009	3.86
2010	15.58
2011	20.14
2012	12.26
2013	0.13
2014	-5.88
2015	-27.54
2016	-21.76

2017	-19.56
2018	-15.82
2019	-16.93

المصدر: بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية رقم 54: مارس 2019.

الشكل رقم(2-10) : تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000 -2019):

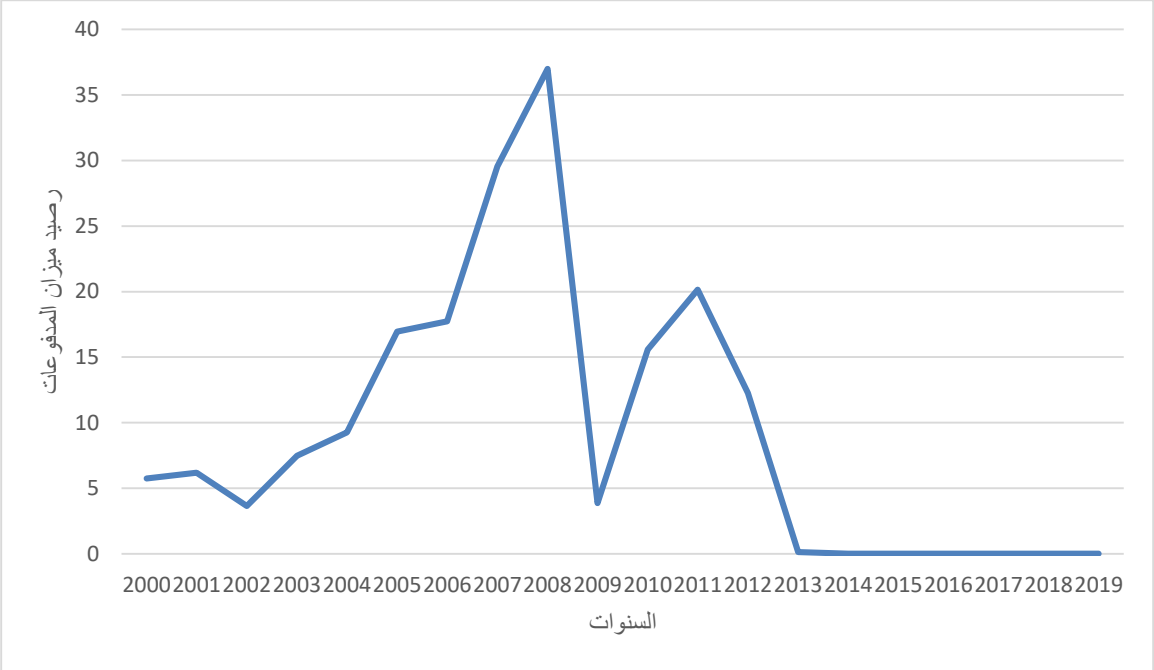

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا إلى الجدول (2-9)

نلاحظ من خلال الجدول نتائج إيجابية لرصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 - 2013 حيث بلغ أقصاه سنة 2008 ب 36.99 مليار دولار، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، ونتيجة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي والذي تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية والفلاحية، وفي سنة 2009 تراجع رصيد ميزان المدفوعات ليصل إلى 3.86 مليار دولار مقارنة بسنة 2008، ثم نلاحظ تحسن وضعية رصيد ميزان المدفوعات لسنة 2011 ليصل إلى 20.14 مليار دولار في سنة 2011. وشهد ميزان المدفوعات في الفترة الممتدة ما بين 2014 - 2019 عجزا، حيث سجل في سنة 2014 بمقدار 5.88- مليار دولار واستمر الانخفاض في السنوات الباقية حيث بلغ 21.76 - مليار دولار في سنة 2016، وذلك بسبب انخفاض أسعار

البترول وارتفاع الواردات، ويعود ذلك إلى أزمة اليورو ما خلفته من تراجع في عائدات النفط بفعل انخفاض الاستهلاك الأوروبي للمحروقات لتعطل الجهاز الإنتاجي، وبفعل سياسة التقشف التي إ
اعتمدتها الدول الأوروبية، وارتفاع قيمة الواردات الأوروبية، الذي كان سببه لجوء الأوروبيون لرفع أسعار المنتجات الموجهة للتصدير لتغطية الخسائر، مما رفع من فاتورة الواردات الجزائرية كون معظم وارداتها الأوروبية. وانخفاض الواردات بنسبة تقدر ب 6.4% نتيجة لجملة من القيود المفروضة على التجارة الخارجية[1](التراخيص و دفاتر الشروط لوكلاء السيارات).

[1]– دقلي محمد و اخرون, سياسة الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة تصحيح الخطأ VECMللفترة 2000-2019 ", مجلة النمو و الاستثمار و التنمية المستدامة, المجلد 07/ العدد 01, جوان 2022, جامعة الجزائر ص ص 618,617.

المبحث الثاني: دراسة قياسية للعلاقة النفقات العمومية بالنمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2019):

نتطرق من خلال هذا المبحث لدراسة قياسية على المدى القصير والطويل لقياس وتقدير النموذج الرياضي الذي يعبر عن العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (2000-2019) وذلك عن طريق منهجيةARDLأي إيجاد علاقة النفقات (كمتغير مستقل) بالنمو الاقتصادي ممثلا بتطورات الناتج المحلي (كمتغير تابع) خلال هذه الفترة. حيث يمكن تصنيف النفقات إلى جزئين نفقات التسيير ونفقات التجهيز وأثرهما على الناتج الخام.

المطلب الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذجARDL

سيتم إبراز أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية، وبيان أهم مزايا هذه المنهجية الحديثة.

أولا: السلاسل الزمنية

قبل دراسة أي نموذج قياسي فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير والتنبؤ، ولدراسة استقرارية السلاسل الزمنية تستعمل أغلب الدراسات اختبار ديكي فولر الموسع واختبار فليبس بيرون حيث تظهر هذه الاختبارات السلاسل الزمنية المستقرة أو غير المستقرة.

1-1 مفهوم السلسلة الزمنية: لقد تعددت تعاريف السلسلة الزمنية وجميعها تلتقي حول تغير الظاهرة عبر الزمن، ومن بين هذه التعاريف نجد:

السلسلة تحتوي على عدد من القياسات لمتغير ما عند نقاط زمنية مختلفة وهي بذلك تصف سلوك المتغير الاقتصادي عبر الزمن.[1]

السلسلة الزمنية مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلل زمني، بحيث كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، وبمعنى آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر

[1] خولة حضري،" استخدام السلاسل الزمنية من خلال منهجية بوكس جينكيز في اتخاذ القرار الإنتاجي دراسة حالة مطاحن رياض"سطيف –وحدة تقرت- في الفترة (2008-2013)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، قلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014،ص 31.

الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا.[1]

بالإمكان تعريف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات لقيم ظاهرة ما تكون مأخوذة في أوقات زمنية محددة (الفترات الفاصلة بين المشاهدة والتي تليها قد تكون متساوية أو غير متساوية وفي الغالب تكون متساوية). فإذا كانت متساوية فيعبر عنها($Z_{t1}, Z_{t2}\ldots\ldots\ldots, Z_{tn}$) عند الفترات t_n, t_2, t_1

ويمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية هي:

السلاسل الزمنية المستقرة، والسلاسل الزمنية غير المستقرة حيث أن هناك حالتان من الاستقرارية وهما :

الاستقرارية في المتوسط Stationary in Mean والاستقرارية في التباين Stationary in variance

إن الاستقرارية في المتوسط هي حالة السلسلة عندما لا تظهر اتجاها عاما ويمكن تحويلها إلى مستقرة باستخدام الفروق، أما الاستقرارية في التباين فهي حالة السلسلة عندما لا تظهر تذبذبات متباينة في شكل السلسة الزمنية ويمكن تثبيت التباين بالحصول على اللوغاريتم الطبيعي أو الجذر التربيعي أو المقلوبات لبيانات السلسلة.[2]

2-1 الخصائص الإحصائية لصفة استقرار السلاسل الزمنية:تكون السلسلة الزمنية مستقرة بشكل تام إذا تحققت الشروط الآتية:

ثبات الوسط الحسابي E(y_t)=u

ثبات قيمة التباين $V_{ar}(y_t) = \sigma^2$

امتلاك السلسلتين y_t و Y_{t+k} تباين مشترك معتمد على الفجوة الزمنية بينهما

[1] محمد شيخي،" طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات،" دار الحامد للنشر. ورقلة الطبعة الأولى 2011، ص 195.

[2] سعدية عبد الكريم طعمه،"استخدام تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأعداد المصابين بالأورام الخبيثة في محافظ الأنبار،" محلية جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4العدد8، 2012، جامعة الأنبار ،كلية الإدارة والاقتصاد، فلوجة، ص ، ص 373، 374.

$\cos(y_t; y_{t+k}) = y_k$ [1]

وإذا تحققت هذه الشروط الثلاثة، نقول أن السلسلة الزمنية y_t هي ذات استقرار ضعيف، وذات تباين مشترك مستقر أو أنها ذات معنى واسع للاستقرار، أو بمعنى آخر فإن الوسيط الحسابي، التباين المشترك للسلسلة الزمنية تبقى ثابتة عبر الزمن حتى نقول عن هذه السلسلة مستقرة، كما يمكن تكون غير مستقرة وهو ما يمكن غالبا المتغيرات الاقتصادية كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام، ولكي يسهل نمذجتها لابد من تحويلها إلى سلسلة زمنية مستقرة.

ويمكن التمييز بين نوعين من المسارات غير المستقرة:

السلاسل الزمنية Ds: لتكن لدينا المتغير y_t بحيث: $y_t = c + Py_{t-1} + \varepsilon_t$ تقول أن السلسلة y_t مستقرة إذا كان $|P|<1$ فإن السلسلة غير مستقرة لدينا جذر وحدة، وهي متكاملة من الدرجة الأولى إذا كانت الفروق من الدرجة الأولى مستقرة Z_t، حيث:

$$Z_t = y_t - y_{L-1} = (1-L)y_t = C + \varepsilon_t$$

بصفة عامة نقول أن السلسلة y_t متكاملة من الدرجة P إذا كان P هو عدد الفروق اللازمة لتحويلها إلى سلسلة مستقرة.

السلاسل الزمنية T_s: لتكن السلسلة y_t بحيث: $y_t = c + by_t + \varepsilon_t$ نقول أن السلسلة y_t غير مستقرة لأن وسطها الحسابي مرتبط بالزمن Ey_t =c+bt لتحويل هذه السلسلة y_t إلى سلسلة مستقرة (s_t) ونقوم بتقدير c و b وبطريقة المربعات الصغرى، ثم نقوم بحساب[2]

$$s_t = y_t - \hat{c} - \hat{b}t$$

1-3 أهداف السلسلة الزمنية: تهدف دراسة السلسلة الزمنية لظاهرة ما إلى تحديد كيفية تغير تلك الظاهرة عبر الزمن وإلى تحديد دوران تلك التغيرات ومعرفة أسبابها ونتائجها.

- ✓ التخمين المستقبلي لتطورها.
- ✓ إنشاء نموذج لتفسير وشرح سلوك السلسلة بدلالة متغيرات أخرى بربط القيم المشاهدة ببعض قواعد

[1] حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1990-2017)" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر. بسكرة- 2019-2020. ص 307.

[2] حميد عزري، " أثر النفقات على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر الفترة (1990-2017)،" مرجع سابق، ص، ص307،308.

سلوك السلسلة.

- ✓ إعطاء فكرة عن النماذج المستقبلية، وهذه النماذج تستخدم من قبل الإدارة في التخطيط والضبط والتنبؤ.
- ✓ معرفة الماضي وتحديد نماذج التغيير الحالية للسلسلة الزمنية.[1]

ثانيا: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

هناك عدد من المعايير التي يمكن استخدامها لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية، نجد اختبار ديكي فولر واختبار فليبس بيرون، حيث يعتبران من أهم الأساليب المستخدمة لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

1-2: اختبار "ديكي فولر" DF: يعتبر اختبار "ديكي فولر" من أهم اختبارات الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية،من خلال تحديد مركبة الاتجاه العام، سواء كانت تحديدية أو عشوائية، كما أن هذا الاختبار لا يستعمل فقط عند الكشف عن مركبة الاتجاه العام بل إنه يساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، وقد اقترحا وضع الفرضيين التاليين:

$$\begin{cases} H_0: \lambda = 0 \\ H_1: \lambda \neq 0 \end{cases}$$

نقصد بالفرضية الصفرية بأن المتغير له مسلك عشوائي، أما الفرضية البديلة فتعني بأنه مستقر، ويعطي اختبار الجذور الأحادية لديكي-فولر في شكل ثلاثة نماذج يتم تقديرها بالطريقة المربعات الصغرى، بحيث يختلف شكل النماذج باختلاف درجة التأخير (P) للسلسلة: النموذج(1):

$$\begin{cases} \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \\ \Delta Y_t = a_1 + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \\ \Delta Y_t = a_1 + a_2 T + \lambda Y_{t-1} + \varepsilon_t \end{cases}$$

لقد تم إدخال الحد الثابت a_1 في المعادلة(2)، وإخال حد للاتجاه العام يتمثل في الزمنT في المعادلة (3)، وفي كل معادلة من هذه الجملة تكون فرضية العدم $(H_0: \lambda = 0)$ في مواجهة الفرضية البديلة $(H_1: \lambda \neq 0)$ وهذا الاختبار صالح في حالة (P=1)أي AR(1) فقط.

2_2: اختبار "ديكي فولر" المطورADF: في النماذج السابقة يعتبر اختبار ديكي -فولر البسيط صالح فقط

[1] حداثي حكيم ،" أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية المدرسة الديكتاتوية للاقتصاد وإدارة الأعمال ، جامعة وهران، 2013-2014، ص 84.

لنماذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى إضافة إلى إهمال احتمال ارتباط الأخطاء، لهذا فقد قام كل من "ديكي –فولر" في سنة 1981 بتوسع وتطوير هذا الاختبار وذلك من أجل تدارك تلك النقائص ، إذا أنه ارتكز على فرضية وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى (MCO) وفق النماذج الآتية :

$$\Delta\gamma_t = \lambda\gamma_t - 1 + \sum_{i=1}^{p} Qi\,\Delta_{t-1} - \varepsilon_t$$

$$\Delta\gamma_t = \lambda\gamma_t - 1 + \sum_{i=1}^{p} Qi\Delta\gamma_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta\gamma_t = \lambda\gamma_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} Qi\Delta\gamma_{t-1} + c + bt + \varepsilon_t$$

ويجري هذا الاختبار بنفس طريقة ديكي – فولر البسيط DF حيث يمثل P فترة التأخر ونحدد بأقل قيمة للمعايير : AKaike(AC)، (072)-PP1057، 1981 ،Fuller)[1]Hannan-Quinn(HQ)

ثالثا:اختبار فيليبس وبيرون(FP):

إن اختبار فيليبس وبيرون يقوم على أساس تصحيح غير معلمي لإحصائية ديكي فولر حيث يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة ذاتيا ويتم هذا الاختبار على أربعة مراحل هي :

التقدير بواسطة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة لاختبار ديكي فولر وحساب الإحصائيات المرافقة.
تقدير التباين في المدى القصير للبواقي

$$\sigma^{\wedge 2} = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \varepsilon_t^{\wedge 2}$$

تقدير التباين في المدى الطويل S_t^2 (المعامل المصحح) والذي يتم الحصول عليه انطلاقا عن الانحرافات المعيارية لبواقي النماذج السابقة حيث :

[1]محمد سعيد رحمون، صدر الدين صوالبلي،" أثر مؤشرات التوازن الخارجي على النمو الاقتصلدي في الجزائر للفترة (1970-2019) دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM، محلية المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد6، العدد1، 2022.جامعة البليدة 2، ص 105.

$$S_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t-1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{t=1}^{P}(1-\frac{i}{L+1})\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-1}$$

ولتقدير هذا التباين فإنه من المهم تحديد عدد درجات التأخير P وتقدركدالة لعدد المشاهداتn أي:

$P=4(n/100)^{2/9}$

حساب إحصائية (FP)(فيليبس وبيرون) كما يلي:

$$\sigma_{\emptyset}^{*} = \sqrt{K} \times \frac{[\emptyset_1 - 1]}{\sigma\emptyset_1} + \frac{n(k-1)\sigma\emptyset_1}{\sqrt{k}}$$

حيث:$K = \frac{\sigma^2}{S_t^2}$ وتقارن الإحصائية (FP)مع القيم الدرجة الموجودة في جدول ماك كينون.[1]

المطلب الثاني: توصيف النموذج

أولا: استنتاج العلاقة بين متغيرات الدراسة حسب النظرية الاقتصادية: انطلاقا من الجدول التالي نستنتج اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة كالتالي:

الجدول رقم:(2-11) تطور كل من النفقات العمومية والناتج المحلي الخام في الجزائر (2000 . 2019)

الوحدة: (مليار دج)

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	الناتج المحلي الخام
2000	856.100	321.900	**4123.5**
2001	963.633	357.395	**4227.1**
2002	1097.716	452.930	**4522.8**
2003	1122.761	516.504	**5247.5**
2004	1250894	638.036	**6150.4**
2005	1245.132	806.905	**7563.6**
2006	1437.870	1015.144	**8520.6**
2007	1674.031	1434.638	**9306.2**

[1] هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، مرجع سابق ، ص ص 176، 177.

2008	2217.775	1973.278	**11043.7**
2009	2300.023	1946.311	**9968**
2010	2659.000	1807.900	**11991.6**
2011	3879.200	1974.400	**14526.2**
2012	4782.600	2275.500	**16208.6**
2013	4131.600	1892.600	**16643.8**
2014	4494.300	2501.400	**17228.6**
2015	4617.000	3039.300	**16712.7**
2016	4591.400	2792.200	**17514.6**
2017	4677.200	2605.400	**18594.1**
2018	4813.700	2918.400	**20189.6**
2019	4895.200	2846.100	**20501.0**

المصدر: بالاعتماد على المؤشرات المالية، وزارة المالية الجزائرية، www.mf.gov.dz تاريخ الاطلاع: 2023/04/29

انطلاقا من الجدول أعلاه نستنتج اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة كالتالي:

- يوجد علاقة طردية (موجبة) بين نفقات التسيير والناتج المحلي الخام ؛
- يوجد علاقة طردية (موجبة) بين نفقات التجهيز والناتج المحلي الخام.

ثانيا: توصيف النموذج القياسي: يقصد به صياغة العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة في شكلها الرياضي بهدف تبسيط العلاقة بين المتغيرات وقياس معاملاتها اعتماداً على الطرق القياسية. حيث نستند في دراستنا على تطور الناتج المحلي الخام (النمو الاقتصادي) كمتغير تابع، أما نفقات التسيير ونفقات التجهيز كمتغيرات مستقلة.

إذاً يمكن صياغة النموذج القياسي باعتبار أن الناتج المحلي الخام كدالة تابعة لنفقات التجهيز ونفقات التسيير على النحو التالي:

$$PIB = f(DE; DG) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

إذ يمثل كل من:

PIB: الناتج المحلي الخام ، **DE**: نفقات التجهيز ، **DG**: نفقات التسيير

ثالثا: اختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج: إن اختيار الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج تعتبر وسيلة مهمة في التحليل الكمي لتفسير أبعاد النظرية الاقتصادية، حيث يمكن اختيار الصيغة المناسبة بعد تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وذلك باستخدام الصيغة الخطية، النصف اللوغاريتمية واللوغاريتمية، ثم مقارنة المؤشرات الإحصائية لكل صيغة، حيث كلما تميزت الصيغة الرياضية للنموذج بقيمة أعلى لكل من المؤشرات التالية: ($\overline{R}^2$ ، R^2 ، F) ، وأقل قيمة لمعايير فترات الإبطاء لكل من: (AIC ; H.Q ; SC) وأقل قيمة لـ: (S.E) كانت الصيغة الرياضة مناسبة للنموذج.

إذا الجدول التالي يوضح أهم المؤشرات الإحصائية لكل صيغة رياضية كالتالي:

الجدول رقم (2-12): الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج

المؤشرات الإحصائية	الصيغة الخطية	الصيغة نصف لوغاريتمية	الصيغة اللوغاريتمية
R^2	0,7978	0,6960	**0,7398**
$\overline{R}^2$	0,7753	0,6622	**0,7109**
F	0,000001	0,000022	**0,000005**
S.E	1354,125	0,73	**0,68**
AIC	17,39	2,35	**2,20**
SC	17,54	2,50	**2,34**
H.Q	17,42	2,38	**2,23**

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج هي الصيغة اللوغاريتمية، حيث يمكن كتابتها كما يلي:

$$LPIB_t = f(LDE_t; LDG_t)$$

$$LPIB_t = \alpha_0 + \alpha_1 LDE_t + \alpha_2 LDG_t + \varepsilon_t$$

رابعا: منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL):تعتبر منهجية **ARDL** منهجية حديثة قدّمها Pesaran et al سنة 2001، إذ يمكن من خلالها تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع (Y) مع المتغيرات المستقلة (X) في المدى الطويل والقصير وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^{k2} \beta_2 \Delta Y_{t-i} + e_t$$

من أهم ميزات وخصائص منهجية ARDL عن باقي طرق التقدير هي:

- تجمع بين المتغيرات المستقرة عند I(0) و I(1) ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل I(0) أو I(1)؛
- تعمل على تقدير معلمات النموذج في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة؛
- تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Auto Correlation)، لذا تُعد نتائجها كفؤة وغير متحيزة.

من بين أهم الخطوات التي يجب اتباعها وفق منهجية ARDL هي:

- ✓ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من أن جميعها مستقرة عند الدرجة (0)I أو الدرجة (1)I؛
- ✓ تحديد فترات الإبطاء المناسبة ؛
- ✓ اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبارات الحدود (Bounds Test) ؛
- ✓ تقدير النموذج في المديين الطويل والقصير ؛
- ✓ إجراء الاختبارات البعدية لتشخيص جودة النمو

المطلب الثالث: الدراسة القياسية

أولا:اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة حسب Dickey – Fuller):من أجل معرفة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج، نستخدم اختبار جذر الوحدة الأحادي المتمثل في اختبار ديكي فولر ADF، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(2-12): اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ADF

	UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
	Null Hypothesis: the variable has a unit root			
			At Level	
LDG	LDE	LPIB		
-4.7593	-2.3646	-1.6428	t-Statistic	With Constant

0.0014	***0.1640***	***0.4426***	***Prob.***	
***	n0	n0		
-10.8612	-0.8056	-0.7894	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0000	***0.9469***	***0.9487***	***Prob.***	
***	n0	n0		
-0.8834	2.9355	4.3025	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.3169	***0.9981***	***0.9999***	***Prob.***	
n0	n0	n0		
		At First Difference		
d(LDG)	d(LDE)	d(LPIB)		
-8.2391	-3.1680	-3.6663	t-Statistic	With Constant
0.0000	***0.0392***	***0.0147***	***Prob.***	
***	**	**		
-9.5927	-3.8070	-4.3494	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0000	***0.0423***	***0.0151***	***Prob.***	
***	**	**		
-8.6768	-2.3966	-2.1206	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0000	***0.0198***	***0.0359***	***Prob.***	
***	**	**		

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من الجدول أعلاه، نلاحظ أنه كل المتغيرات ليست مستقرة عند الدرجة I(0) ما عدا السلسلة الخاصة بنفقات التجهيز، لكن كل السلاسل مستقرة عند الفرق الأول،وبالتالي أن هذه النتائج تسمح باستخدام منهجية ARDL.

الشكل رقم(2-13): رسم استقرارية السلاسل الزمنية

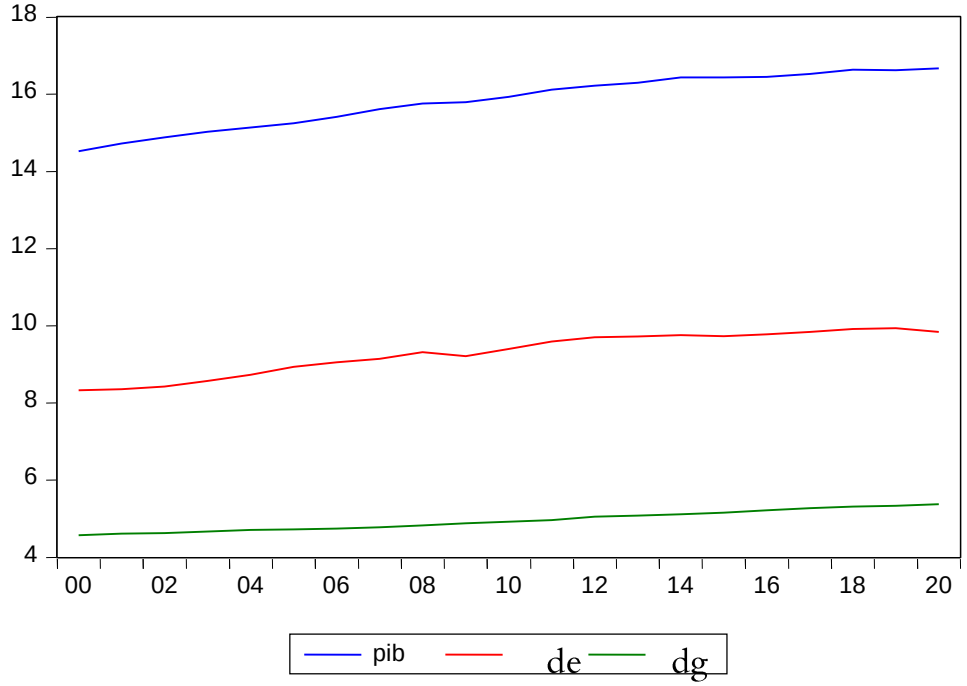

المصدر: اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

ثانيا: تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج: قبل تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل وفق منهجية ARDL بين متغيرات الدراسة، لابد من معرفة فترات الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات حسب قيم معيار Akaike، وحسب الشكل نلاحظ أن فترة الإبطاء المثلى هي (4,4,4) للمتغيرات بحسب التسلسل كما موضح في الشكل أدناه:

الشكل رقم (2-13): فترات الإبطاء المثلى حسب معيار Akaike لنموذج ARDL

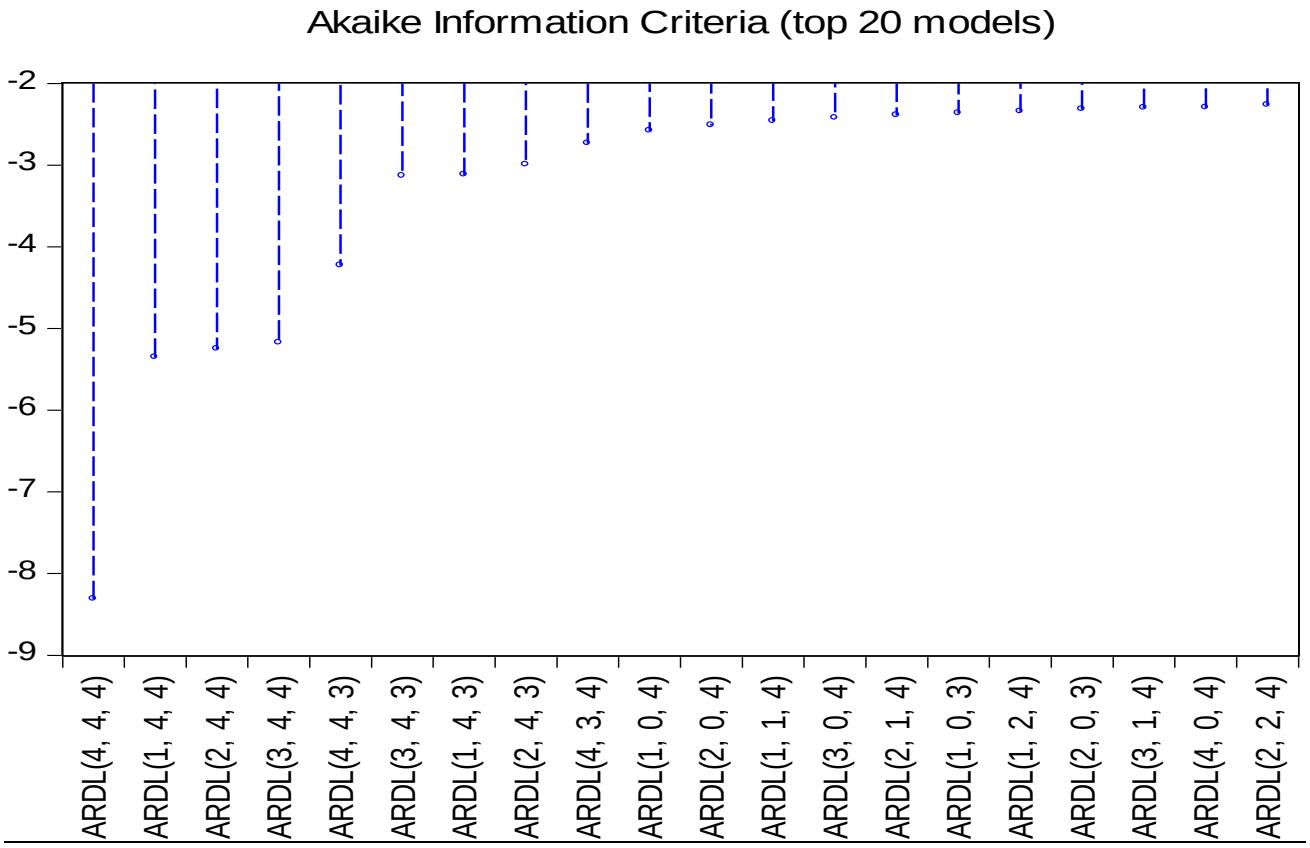

المصدر: اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

ثالثا: اختبار التكامل المشترك حسب اختبار الحدود Bounds Test:يكتب نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta LPIB_{Dt} = c + \alpha_1 LPIB_{Dt-1} + \alpha_2 LDE_{t-1} + \alpha_3 LDG_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \beta_{1,i} \Delta LPIB_{t-i} + \sum_{i=0}^{k1} \beta_{2,i} \Delta LDE_{t-i} + \sum_{i=0}^{k2} \beta_{3,i} \Delta LDG_{t-i} + e_t$$

حيث تمثل كل من: $(\alpha_1;\alpha_2;\alpha_3)$ تمثل معلمات المتغيرات المستقلة في الفترة الطويلة،أما $(\beta_{1,i};\beta_{2,i};\beta_{3,i})$ تمثل معلمات المتغيرات المستقلة في الفترة القصيرة، (c) الحد الثابت، (e_t) حد الخطأ العشوائي، (Δ)تشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.

لإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (وجود تكامل مشترك) بين الناتج وتغير كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز وفقاً لنموذج ARDL يجب اختبار فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل

مشترك بين متغيرات النموذج والفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث يمكن صياغتها كما يلي:

$$\begin{cases} H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = 0 \\ H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq 0 \end{cases}$$

ولإجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود الذي يرتكز على إحصائية فيشر – F Statistics كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2-13): نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج وفق إختبار الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 04/30/23 Time: 14:08
Sample: 2004 2019
Included observations: 16
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

K	Value	Test Statistic
2	514.8030	F-statistic

Critical Value Bounds

I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.35	2.63	10%
3.87	3.1	5%
4.38	3.55	2.5%
5	4.13	1%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

يلاحظ من الجدول أن قيمة فيشر F – Statistics أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية كل المستويات المعنوية، مما يعني رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، هذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية في النموذج، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل

رابعا: نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل حسب منهجية ARDL: بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وفق إختبار الحدود ينبغي تقدير المعلمات في الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM).

الجدول رقم(2-14): تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير

ARDL Cointegrating
Dependent Variable: LPIB
Selected Model: ARDL(4, 4, 4)
Date: 04/30/23 Time: 14:14
Sample: 2000 2019
Included observations: 16

Cointegrating Form

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1222	5.147423	0.284761	1.465785	D(LPIB(-1))
0.1228	5.118163	0.248258	1.270624	D(LPIB(-2))
0.1255	5.006221	0.193443	0.968419	D(LPIB(-3))
0.1253	5.016231	0.036320	0.182191	D(LDG)
0.1054	-5.982176	0.021223	-0.126961	D(LDG(-1))
0.0929	-6.807307	0.012774	-0.086958	D(LDG(-2))
0.0368	-17.276762	0.002870	-0.049578	D(LDG(-3))
0.1417	4.417967	0.156253	0.690323	D(LDE)
0.0842	-7.518062	0.083294	-0.626211	D(LDE(-1))
0.0787	-8.048657	0.029966	-0.241184	D(LDE(-2))
0.0779	-8.135543	0.024418	-0.198654	D(LDE(-3))
0.0423	-7.690204	0.316715	-1.435605	CointEq(-1)

Cointeq = LPIB - (0.2490*LDG + 0.8455*LDE + 1.0012)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية ستيودنت المحسوبة تبين لنا أن معلمة متغيرة نفقات التجهيزفي النموذج للمدى القصير معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما بالنسبة لمعلمة متغيرة نفقات التسييرليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، أما بخصوص معامل الإرجاع أو ما يسمى بمعامل تصحيح

الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة (1.435605-)، حيث تبين الإشارة السالبة تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل، هذا يعني أن بنسبة (143%) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأجل الطويل. وعدم المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج يمكنا القول والإقرار بعدم وجود علاقة ديناميكية في المدى القصير بين المتغيرات.

الجدول رقم(2-15): تقدير المعلمات في المدى الطويل

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0245	25.947346	0.009597	0.249028	LDG
0.0211	30.221607	0.027978	0.845543	LDE
0.1912	3.228677	0.310083	1.001158	C

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

- إشارة معامل متغيرة كل من نفقات التسيير والتجهيز موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، أي توجد علاقة طردية بينهما وبين تطور الناتج المحلي الخام في المدى الطويل. وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الاقتصادية، إذ بلغت قيمة هذا المعامل لنفقات التجهيز حسب الجدول أعلاه (0.2490) ويمكن تفسيره بأن كل زياد في الانفاق الحكومي بـ: 1% تؤدي إلى في الناتج بـ: 0.24 %. أما قيمة هذا المعامل لنفقات التسيير حسب الجدول أعلاه (0.2490) ويمكن تفسيره بأن كل زياد في نفقات التسيير بـ: 1% تؤدي إلى ارتفاع في الناتج بـ: 0.24 %.
- أما قيمة هذا المعامل لنفقات التجهيز حسب الجدول أعلاه (0.8455) ويمكن تفسيره بأن كل زياد في نفقات التجهيز بـ: 1% تؤدي إلى ارتفاع في الناتج بـ: 0.84 %.
- وبالتالي ارتفاع الانفاق الحكومي بـ: 1% يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الخام بـ: 1.08 %

ومنه يمكن صياغة المعادلة لتطور الناتج (النمو الاقتصادي) بدلالة كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز في المدى الطويل كالتالي:

$$LPIB = 1.001158 + 0.249028LDG + 0.845543LDE$$

المطلب الرابع: تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا

بعد ما تطرقنا إلى تقييم النموذج اقتصاديا من خلال تحليل الجدول أعلاه، يجب أن نتطرق إلى تقييم النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية كذلك.

أولا: التقييم الإحصائي: من خلال الجدول أدناه ندرس النموذج من الناحية الإحصائية كما يلي:

الجدول رقم(2-16): التقييم الإحصائي

R-squared	0.9992
Adjusted R-squared	0.9971
S.E. of regression	0.0268
Sum squared resid	0.0028
Log likelihood	49.6551
F-statistic	467.883
Prob(F-statistic)	0.00001
Durbin-Watson stat	2.52

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

يستدل من خلال المؤشرات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه قبول النموذج المقدر إحصائياً، إذ كانت كل المتغيرات التفسيرية في المدى الطويل معنوية حسب اختبار ستيودنت، فضلاً عن ارتفاع قيمة التحديد المصحح $\overline{R}^2 = 0.9171$ التي توضح أن النموذج المقدر يفسر 99% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي)، كما أن القيمة الإحصائية لفيشر تؤكد على معنوية النموذج المقدر ككل والبالغة (467.883) عند مستوى معنوية 5%، كما هناك قيمة جد ضئيلة للخطأ المعياري (S.E) والبالغة (0.0268).

ثانيا: التقييم القياسي: للتأكد من جودة النموذج، يستلزم التطرق إلى الإختبارات التشخيصية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-17) : التقييم القياسي (تقييم جودة النموذج)

إختبار الارتباط التسلسلي للبواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation			
F - Statistique	2.3548	Prob. F(2,2)	0.2981
Obs* R - Squared	11.9327	Prob.Chi-Squar (2)	0.0026
اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي Heteroskedasticity Test ARCH			
F - Statistique	0.1046	Prob.F (1 ; 14)	0.7510
Obs* R - Squared	0.1187	Prob.Chi-Squar (1)	0.7304
إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality Test Jarque-Bera			
Jarque-Bera	0.218850	Prob	0.896349

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

من خلال الجدول أعلاه تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الآتية:

- يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحتسبة لفيشر لاختبار الإرتباط التسلسلي للبواقي بلغت (2.3548) بقيمة احتمالية 0.2981 ، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بخلو النموذج المقدر من مشكلة الإرتباط التسلسلي بين البواقي.
- يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحتسبة لفيشر لاختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار الذاتي بلغت (0.1046) بقيمة احتمالية 0.7510 ، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.
- يلاحظ أن القيمة الإحصائية المحتسبة لفيشر لاختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية قد بلغت (0.218850) بقيمة احتمالية 0.896349 ، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً.
- أما بالنسبة لنتائج اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات CUSUM و CUSUMSQ تؤكد أن النموذج مستقر كما في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-13): نتائج اختبار استقرارية الهيكلية لمعاملات CUSUM وCUSUMSQ

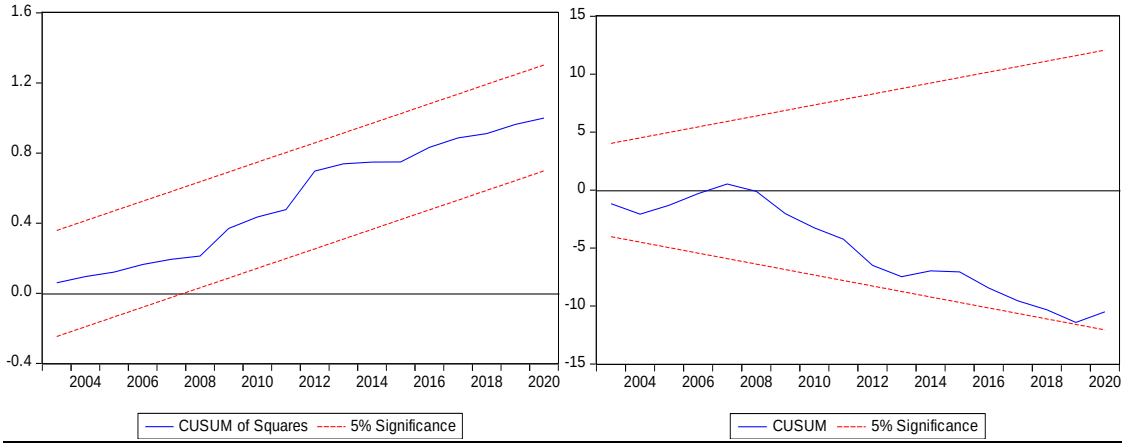

المصدر: اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 9)

الخلاصة:

خصص هذا الفصل للدراسة التحليلية والقياسية للعلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000_2019، حيث تم الاعتماد في مبحثه الأول على بيانات ومعطيات إحصائية لتحليل تطور النفقات العمومية بشقيها (نفقات التسيير والتجهيز) في الجزائر ومساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي، وتم التوصل إلى أن نفقات التسيير تمثل نسبة الأكبر من إجمالي النفقات مقارنة بنفقات التجهيز، حيث شهدت النفقات العامة تزايد مستمر خلال الفترة محل الدراسة بفضل ارتفاع أسعار النفط، كما تم التطرق أيضا إلى تحليل تطور الكمي لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي (البطالة، التضخم، النمو، رصيد ميزان المدفوعات)، حيث شهدت هذه المؤشرات تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية في الفترة محل الدراسة، أما بالنسبة للدراسة القياسية في المبحث الثاني قمنا باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، واختبار استقرارية السلاسل الزمنية، التوصل إلى أن هناك علاقة طردية بين نفقات التسيير والتجهيز وبين تطور الناتج المحلي الخام.

الخاتمة:

خاتمة عامة

لقد هدفنا من خلال هذا البحث دراسة علاقة نفقات العمومية بالنمو الاقتصادي، حيث قمنا بتقسيمه الى فصلين، وفي الفصل الأول قمنا بتوضيح مختلف المفاهيم متعلقة بالنفقات العمومية من حيث عناصرها وضوابطها وكما تناولنا ظاهرة تزايد النفقات العمومية وترشيدها وكذلك مختلف تقسيماتها.

أما فيما يخص النمو الاقتصادي فانطلقنا من مفهومه إذ يقصد به تحقيق زيادة الإجمالي الناتج المحلي لما يحقق زيادة الدخل الفردي، وكما وضحنا الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وتحديد الطرق لقياس النمو الاقتصادي، حيث اعتبر الناتج المحلي الإجمالي المؤشر أكثر انتشارا لقياسه، وتطرقنا إلى عرض مختلف النظريات والنماذج المتعلقة بالنمو الاقتصادي بداية بالنظريات الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية ونماذج النمو الداخلي.

أما في الفصل الثاني قمنا بتحليل تطورات النفقات العمومية حيث تصنف النفقات العمومية إلى جزئين نفقات التسيير ونفقات التجهيز في الجزائر، وكذلك تحليل وتطوير معدل نمو الاقتصادي وبعض من المتغيرات الاقتصادية الكلية (البطالة، التضخم، رصيد ميزان المدفوعات)، أما من ناحية الدراسة القياسية لعلاقة النفقات العمومية بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2000 – 2019)، قمنا بتقديم أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج ARDLالمتعلقة بالسلاسل الزمنية واختبارات استقرارية السلاسل الزمنية، كما استعمل اختبار الكامل مشترك للكشف عن وجود عن علاقة في المدى الطويل بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى :تؤثر النفقات العمومية على جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية حيث تؤثر في دخل الفرد وسعر الصرف، كما تؤثر في البطالة ومعدل التضخم.

الفرضية الثانية: توجد علاقة طردية بين النفقات التسيير والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة طردية بين النفقات التجهيز والنمو الاقتصادي في المدى الطويل.

نتائج الدراسة:

–يمكن عرض نتائج دراستنا والتي تعتبر إجابات عن التساؤلات الفرعية، واختبار الفرضيات المطروحة في المقدمة كالتالي:

النتائج النظرية:

- ✓ تطور دور الدولة يؤدي بالضرورة إلى زيادة النفقات العمومية.
- ✓ ظاهرة ازدياد النفقات العمومية تعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.
- ✓ يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات لقياس الأداء الاقتصادي.
- ✓ إن الإنفاق على القطاعات في التعليم والصحة تدعم التنمية البشرية وبالتالي تساهم في الرفع من معدلات النمو.
- ✓ تمثل الإيرادات النفطية المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العمومية في الجزائر.

النتائج التطبيقية:

من خلال دراستنا القياسية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة تكامل مشترك بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز وبين الناتج الداخلي الخام في المدى الطويل، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.
- ✓ عند تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM في المدى القصير تبين لنا أنه لا توجد علاقة ديناميكية بين المتغيرات في المدى القصير.
- ✓ عند تقدير المعلمات في المدى الطويل كانت إشارة معامل متغيرة كل من نفقات التسيير والتجهيز موجبة، أي توجد علاقة طردية بينهما وبين تطور الناتج المحلي الخام في المدى الطويل، وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الاقتصادية حيث أن الزيادة في الناتج المحلي الخام تؤدي الى زيادة الطلب الكلي.

التوصيات

من خلال النتائج التي توصلنا إليها ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات من أهمها:

- ✓ الإهتمام بالنفقات العمومية واعتبارها من أهم محددات النمو الاقتصادي.
- ✓ ترشيد النفقات العمومية وتبني السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ عدم الاعتماد على مصدر واحد لتمويل الانفاق العام وهو ايرادات النفط والعمل على رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي حتى لا يبقى هذا التمويل رهينة لتغيرات أسعار النفط.
- ✓ ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية من أجل التنبؤ المستقبلي واتخاذ القرارات المناسبة لمثل هذه الظواهر.

آفاق الدراسة

يفتح هذا البحث مجال أمام البحوث اخرى ذات الصلة بموضعنا نذكر منها:

- ✓ ترشيد نفقات العمومية في ظل تقلبات اسعار النفط في الجزائر.
- ✓ دراسة قياسية لأثر النفقات العمومية على معدلات البطالة في الجزائر.
- ✓ أثر الاستثمار في التعليم على نمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- أحمد عبد السميع علام، "المالية العامة (مفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)"، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الطبعة الأولى الإسكندرية، 2012.
- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2013.
- أعاد حمود القيسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2008.
- إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.
- ب. برينيه و إ.سيمون، تر عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، أصول اللإقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1989.
- بن داود إبراهيم، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009 ص63.
- جهاد سعيد خصاونة، "علم المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار وائل للنشر. الطبعة الأولى، 2010 .
- حسين مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر 2001.
- خالد شحادة خطيب، أحمد زهير شامية،" أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر الطبعة الثانية، عمان، 2005.

- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الطبعة العاشرة، الأردن، 2009.
- سمير الشاعر، "المالية العامة والنظام المالي الإسلامي"، الدار العربية للعلوم، ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2014.
- سمير صلاح الدين حمدي، "المالية العامة "، دار النشر، مكتبة زين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2015.
- سوزي عدلي ناشد،" الوجيز في المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 7، 2011.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي الاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1992.
- عادل فليح العلي، "المالية العامة والتشريع المالي الضريبي"، دار الحامد للنشر والتوزيع،أردن، الطبعة الأولى، 2007.
- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- فتحي أحمد ذباب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.
- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2006.

- محرزي مجمد عباس, اقتصاديات المالية العامة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, الطبعة الثالثة 20081452.2.
- محمد الصغير بعلي،" يسرى أبو العلا، المالية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2003.
- محمد خصاونة، "المالية العامة النظرية والتطبيق"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2015.
- محمد سعيد فرهود،"مبادئ المالية العامة"، ج 1، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية،1979.
- محمد شيخي،" طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات،" دار الحامد للنشر. ورقلة الطبعة الأولى 2011.
- محمد صالح تركي القريشي،"علم اقتصاد التنمية أثر نشر التوزيع"، الطبعة الاولى، الأردن، 2010.
- محمد طاقة، هدى العزاوي،" اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة"، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية عاصفو آخرون، "التنمية الٌتصادية لمفاهيم و خصائص – النظريات الإستراتجيات– المشكلات" ، مطبعة البحيرة، طبعة 2008.
- محمد عبد الله شاهين محمد، دور الاقتصاد المعرفي في النمو الاقتصادي للدول النامية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2019.
- محمود حسين الوادي، زكريا احمد غرام،" مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.
- مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

- والاس بيترسون، (ترجمة صلاح دباغ، مراجعة برهان بجاني) الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي، الجزء الثاني، مؤسسة فرنكلين للنشر، بيروت، نيويورك، 1968.

الأطروحات والرسائل

- مكي عمارية, أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر, دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017 , أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, تخصص تحليل اقتصادي و تقنيات كمية, قسم العلوم الاقتصادية, جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم2018-2019.
- بقلة براهيم، آليات توزيع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تقود ومالية، 2009/2008.
- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009/2008.
- حداثي حكيم ،" أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية المدرسة الدةتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال ، جامعة وهران، 2013-2014.
- حميد عزري، أثر النفقات العامة على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1990-2017)" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص:

اقتصاد مالي تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر. بسكرة- 2019-2020.

- خولة حضري،" استخدام السلاسل الزمنية من خلال منهجية بوكس جينكيز في اتخاذ القرار الإنتاجي دراسة حالة مطاحن رياض"سطيف –وحدة تقرت- في الفترة (2008-2013)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في علوم التسيير، قلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
- ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2015.
- عدة أسماء، "أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة تخرج لنيل شهادة ماجيستار، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2015-2016 .
- عمر مؤذن. تغير سعر الصرف الدينار الجزائري و أثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين [1990-2010] رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد و مالية دولية, جامعة الدكتور يحي فارس المدية.
- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، 2012-2013.

- محمد أمين أوصياف، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 1980-2005 مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكلي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
- مكي عمارية، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2017"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة الحميد ابن باديس، مستغانم، 2018-2019.
- هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014)، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص: علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2016.
- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر3، 2013-2014.
- الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقة الاستثمار على النمو الاٌقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018.

المجلات الدورية

- خواثرة سعيدة , الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 (واقع و تحديات), مجلة الإستراتيجية والتنمية, المجلد 09 , العدد : / 03 مكرر (الجزء الثاني) / 2019.

- دحماني و اخرون" تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 مجلة الإبداع, المجلد العاشر, العدد الأول ديسمبر 2020 .

- دقلي محمد و اخرون, سياسة الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة تصحيح الخطأ VECM للفترة 2000-2019 ", مجلة النمو و الاستثمار و التنمية المستدامة, المجلد 07/ العدد 01, جوان 2022, جامعة الجزائر .

- كرمين سميرة, تقييم سياسات الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم و التربية في الجزائر, مجلة الحكومة, المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة المجلد: 03, العدد : 02 (2021) .

- سعدية عبد الكريم طعمه،"استخدام تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأعداد المصابين بالأورام الخبيثة في محافظ الأنبار،" محلية جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد4العدد8، 2012، جامعة الأنبار ،كلية الإدارة والاقتصاد، فلوجة، ص ، ص 373، 374 .

- صادق جميلة، دربال عبد القادر، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد السابع، العدد2، جوان 2019.

- طوير أمال، علاوي صفية، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990 و 2018، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، العدد 2، الأغواط، الجزائر، 2020.

- محمد سعيد رحمون، صدر الدين صوالبلي،" أثر مؤشرات التوازن الخارجي على النمو الاقتصلدي في الجزائر للفترة (1970-2019) دراسة قياسية باستخدام نموذجVECM ، محلية المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد6، العدد1، 2022.جامعة البليدة 2 ، ص 105.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، ولمعالجة هذه الدراسة ثم قياس أثر نفقات التسيير والتجهيز على الناتج المحلي الخام، وذلك بإستعمال برنامج EVIEWS 9 ، حيث تم إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL ، حيث تم إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية وتحديد فترات الإبطاء المناسب، وإختبار التكامل المشترك بينهما، ثم تقدير النموذج في المديين الطويل والقصير.

إين توصلنا إلى بعض النتائج والتي كانت من أهمها أنه لا توجد علاقة ديناميكية للمدى القصير بين نفقات التسيير والتجهيز وبين الناتج المحلي الخام، في حين أنه يوجد علاقة طردية بينهما في المدى الطويل.

كلمات المفتاحية:

النفقات العمومية، النمو الاقتصادي، نفقات التسيير، نفقات التجهيز، الناتج المحلي الخام.

Summary:

This study aims to know the relationship between public expenditures and economic growth in Algeria during the period 2000-2019, and to address this study and then measure the impact of management and equipment expenditures on the gross domestic product, using the EVIEWS 9 program, where the ARDL model was used. Where the stability of the time series was tested, the appropriate slowing periods were determined, the co-integration between them was tested, and then the model was estimated in the long and short term.

We reached some results, the most important of which was that there is no dynamic relationship in the short term between operating and equipment expenditures and the gross domestic product, while there is a direct relationship between them in the long term.

Keywords:

Public expenditures, economic growth, operating expenses, equipment expenditures, gross domestic product.